مركز تكامل للدراسات والأبحاث

دراسات محكمة

نحو دولة المنصة الرقمية

محاولة لرصد مظاهر تفكك بنية القانون الإداري

-مقاربة استشرافية-

اسامة المرابط

طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - السويسي- جامعة محمد الخامس - الرباط.

عبد الفتاح الوردميشي

طالب باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -أكدال- جامعة محمد الخامس - الرباط.

7 غشت 2024

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

ملخص:

إن مسار رقمنة الدولة مر عبر مراحل متعددة وصولا للمنصات الرقمية، والتوجه نحو **"دولة المنصة"**، إن هذا المسار يتجاوز المنطق البسيط للمعطى التكنولوجي، بل إنه سيؤسس علاقة جديدة بين الإدارات والمرافق العمومية، وبين من يتعاملون معها. هذا النموذج تخلى عن التصور **"الفيبيري"** للإدارة القائمة على التنظيم والهرمية والتراتبية، إلى نموذج قائم على فرق صغيرة متخصصة ذات خلفية رقمية ومقاولاتية، مستقلة موجهها الإبداع الابتكار الإداري، نحو تطوير المنصات والخدمات المرفقية، الأمر الذي يفرض مراجعة القواعد الناظمة والفاصلة بين القطاع العام والخاص ومكانة الدولة في الفضاء العام هذا ما سنحاول رصده من خلال هذه الورقة البحثية.

كلمات مفتاحية: دولة المنصة، الرقمنة، البيروقراطية، الفعل العمومي، المرفق العمومي.

Abstract

E-Government literature has discussed how the adoption of the Government as a Platform (GaaP) can help public administration to produce more efficient public services. Additionally, Government as a Platform holds out the promise of radically better services for the public. And to do so in a way that makes it simpler and faster for both civil servants and politicians, the private sector and non-profits, to meet people's needs.

The logic of (GaaP) will establish a new relationship between the Administration and citizens. This model abandoned "Weberian" perception of organizational and hierarchical management for a model based on specialized small teams, aimed at creativity and innovation in public administration. The changes that the emergence of (GaaP) implies in the principles of administrative organization are coupled with a re-evaluation of the logic of the public service.

Keywords: Platform State, digital, public service, Bureaucracy, Public Action.

LexMaghreb

مقدمة

إن النموذج المثالي للبيروقراطية[1] كما أسس له "Max Weber"، اهتز بشكل كبير في السّنين الأخيرة. الأمر الذي يقتضي وفقه التفكير في شكل جديد للدولة والتنظيمات المتفرعة عنها، وأنماط جديدة للنشاط والتنظيم الإداريين، والتي لا تقوم على العقلانية القانونية بمفهوماتها والتنظيمات الإدارية التي تتخذ من الهرمية والتراتبية قطب رحاها، والمشروعية ضابطها. تلكم تحولات تدخل في نطاق "ما بعد البيروقراطية"[2]؛ فالشكل الجديد للدولة اتخذ من المنصة الرقمية مرفأ ترسو فيه هذه الأخيرة مشكلة مرحلة من مراحل تطورها. فالنموذج "الفيبيري" أو بالأحرى خصائص التنظيم البيروقراطي عند "ماكس فيبر" ترتكز أساسا على التسلسل الهرمي الصارم، والتخصص الوظيفي، والقواعد الرسمية-الشكلية، مع التطبيق الصارم للنص القانوني. فالإدارة من هذا المنظور هي قناة لاتخاذ القرارات مع مراعاة المشروعية القانونية. عكس السمات المميزة للمنصات الرقمية محركها العقلانية الاقتصادية الجديدة[3] والقائمة أساسا على المرونة والابتكار والبعد الأفقي في تقديم الخدمات. إذن، نستشف أن منطق المنصة الرقمية يتجاوز منطق البنيات الإدارية والتقسيم الإداري التقليدي؛ ومعه تجاوز المنطق البيروقراطي، الذي يقوم أساسا على الانزواء وتقوية دور المديريات والأقسام والمصالح المركزية... وتقوية مكانة هذه الوحدات الإدارية داخل الدولة.

بإجماع من الأدبيات القانونية-السياسية والاقتصادية، صارت دولة المنصة شكلا جديدا من التنظيم، تتخذ من العقلانية الاقتصادية محركا لها، وتقوم على الابتكار والتكيف مع طبيعة الخدمات والحاجيات العامة، الأمر الذي يقتضي الانتقال لتنظيم مرن بكونه شكلا تتخذه الدولة بمنأى عن التصور الهرمي-التسلسلي الصارم.

---

[1] - إن التنظيم البيروقراطي من المنظور **" الفيبيري"**، يقوم على وحدات إدارية قائمة أساسا على التفريع التسلسلي والهرمي والمنغلق، الأمر الذي يؤسس لنظام عمودي بين الوحدات الإدارية، والمعلومة الرائجة داخل هذه الوحدات الإدارية قطب رحى قوتها ومكانتها داخل أجهزة الدولة. هذا على مستوى القمة، أما على مستوى القاعدة يقوم هذا التنظيم على التخصص الوظيفي، والقواعد الرسمية-الشكلية، مع التطبيق الصارم للنص القانوني. للمزيد من التفصيل في الموضوع يرجى مراجعة:

- **عبد الحافظ ادمينو**، " نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-أكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الرباط، السنة الجامعية 2001-2002.

- Max Weber (1922), « Caractéristiques de la bureaucratie. ». Un texte publié dans Sociologie politique. Tome 1, pp. 256-263. Textes réunis par Pierre Birnbaum et François Chazel. Paris: Librairie Armand Colin, 1971, 346 pp. Collection U2, sociologie politique.

- Michel Crozier (1960), « La relation de pouvoir dans un système d'organisation bureaucratique. ». Un texte publié dans Sociologie politique. Tome 1, pp. 264-283. Textes réunis par Pierre Birnbaum et François Chazel. Paris: Librairie Armand Colin, 1971, 346 pp. Collection U2, sociologie politique.

- S.N. Eisensdadt (1959), « Conditions propices au développement des organisations bureaucratiques. ». Un texte publié dans Sociologie politique. Tome 1, pp. 284-297. Textes réunis par Pierre Birnbaum et François Chazel. Paris: Librairie Armand Colin, 1971, 346 pp. Collection U2, sociologie politique.

[2]- **Desreumaux A.,** « Nouvelles formes d'organisation et évolution de l'entreprise », Revue française de gestion, vol.253, n°8, 2015, pp.139-172.

[3]- Pour voir plus : **Philippe Bezes,** « Le nouveau phénomène bureaucratique. Le gouvernement par la performance entre bureaucratisation, marché et politique », Revue française de science politique 2020/1 (Vol. 70), p. 21 à 47.

وفي هذا الصدد، بعض التجارب الفضلى، أبرزها تجربة إستونيا وبرنامجها الرقمي **"e-Estonia"**، والقائم أساسا على منح الهوية-المواطنة الرقمية لكل مواطن وتقديم الخدمات المرفقية رقميا؛ بحيث إن 99 في المائة من الخدمات مقدمة بشكل رقمي مجمعة في منصة رقمية واحدة ذات بعد أفقي، من خلالها يستفيد المواطن من جميع الخدمات بشكل رقمي. هذا ما دفع رئيسة إستونيا **"كيرستي كاليولايد"** في مقابلة مع شبكة (CNBC) تصرح: **"الحكومة الإستونية تحاكي القطاع الخاص في تقديم الخدمات المرفقية"**[4].

على العموم، فإقرار المواطنة الرقمية تطبيق في الممارسات السياسية والإدارية الفضلى منذ بداية الألفية الثالثة، وبرجوعنا للتجربة الفرنسية، تم إعمال برنامج **"FranceConnect"**، للاستفادة من جميع الخدمات المرفقية بهوية رقمية موحدة للمواطن الفرنسي. وفي هذا الصدد، نصت المادة 26 من القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على إحداث البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية. وقد أطلقت هذه البوابة سنة 2021، تحت مسمى **"إدارتي"**، والتي من الفروض أن تصبح الواجهة الموحدة والمتكاملة والمندمجة للحصول على المعلومة والولوج للخدمات الإدارية العمومية.

وحيث إن استحضار المعطى الرقمي-الإلكتروني من حيث كونه موجها ومحددا أساسيا في إعداد الفعل العمومي-الإداري وإعماله، يفضي لا محالة إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الفضاء العام والخاص وطبيعة التداخل بينهما؛ ومن مخرجات هذا التداخل إلغاء المهام والوظائف الإدارية بمفهومها التقليدي ونزع الخصوصية عن الفضاء العمومي الإداري. وبناء على النتائج السالفة، شُكّكَ في أسس النموذج **"الفيبيري"**، **والمرتكز على القانون في تدبير الشؤون العامة**[5]، **حيث إن هذا الأخير أضحى منافسا من قبل عقلانيات مستجدة، الأمر الذي أفضى إلى تهجين القانون الإداري بتطبيقاته**، وهذا الأمر له ما بعده؛ إذ يجب التفاكر ونقد البيروقراطية والقانون الإداري من خلال المداخل الاستفهامية الآتية[6]:

- **هل ما زالت البيروقراطية المحدد الأساسي والنموذج المثالي الذي يحكم التنظيمات الإدارية؟**
- **هل القانون المعاصر آلية ووسيلة لإعمال الفعل العمومي؟**

ولما كان التنظيم الإداري المعاصر في جوهره يهتدي ويقتفي تنظير **Max Weber**، والقائم أساسا على الإدارة البيروقراطية الهرمية وهي امتداد للفعل السياسي، ومؤطرها مبدأ المشروعية القانونية-الإدارية؛ فإن هذا النموذج اهتز في السنين الأخيرة، وطمست معالمه، من خلال تغلغل العقلانية الاقتصادية والإلكترونية-الرقمية في الفضاء العمومي، الأمر الذي سبب خللا في المفهومات الأساسية المؤطرة للتنظيم السالف الذكر. وعليه، فدولة المنصة[7]،

---

[4] - رابط المقابلة :

https://www.cnbc.com/video/2018/08/14/99-percent-of-estonias-public-services-are online.html?&qsearchterm=Kersti%20Kaljulaid

[5]- **Patrice Duran,** « Légitimité, droit et action publique », Revue L'Année sociologique, 2009/2 (Vol. 59), Éditeur Presses Universitaires de France, p.307.

[6]- **Ibid**, p.324.

[7]- La notion d'État-plateforme est développée pour la première fois dans un article de l'entrepreneur et essayiste **Tim O'Reilly** publié en 2011, « Government as a Platform », Innovations : Technology, Governance, Globalization, vol. 6, n° 1, 2011, p. 13 à 40.

نموذج جديد للفعل العمومي-الإداري، قائم في جوهره على المنصات الرقمية[8]، في اندماجها وتفاعلها تقدم لنا الدولة بصورة منصة للخدمات المندمجة التفاعلية، قصد التأسيس لفضاء عمومي رقمي[9] ولمواطنة رقمية[10] في أفق بناء دولة رقمية.

انبرى العديد من الفقهاء إلى القول بأن المنصات الرقمية وسيلة تستوجب إعادة التفكير في طبيعة التنظيمات والخدمات المرفقية المقدمة، وهي وسيلة ستساهم في تبني نموذج جديد من الدولة، وتغير منطق المرفق العام[11]. حيث إن منطق دولة-المنصة، يقتضي مراجعة جذرية للمبادئ الكلاسيكية المؤطرة للمرافق العمومية، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن-المرتفق، ونمط تقديم الخدمات الإدارية؛ فعلى مستوى طبيعة العلاقة بين المواطن-المرتفق والدولة، فهذا الأخير أضحى فاعلا في المنصات الرقمية، فإحداث المرافق العمومية وتدبيرها وتطويرها لم يعد شأنا تستفرده الدولة، فهي لم تعد تحتكر إنتاج وتحديد نطاق مفهوم **"المصلحة العامة"**[12]. فالمواطن-المرتفق يمكنه تقديم مقترحات وتعديلات للخدمات المقدمة. أما على مستوى الخدمات المقدمة؛ فانتقلت الخدمات الإدارية من المنطق العمودي إلى المنطق الأفقي، والقائم أساسا على الخدمات المندمجة الشبكية، والتفاعلية[13]. على سبيل المثال، منصة **"رخص"**، بكونها منصة تفاعلية في تقديم الخدمات المرفقية، وذلك منذ تقديم طلب الترخيص من قبل مقدم الطلب حتى توقيعه إلكترونيا من قبل رئيس الجماعة المعنية، مرورا بأعضاء اللجنة الذين يطلعون على الملفات ويبدون آراءهم إلكترونيًا، كلها عملية تستحضر البعد الأفقي في تقديم الخدمات، وذلك من خلال إدراج جميع المصالح المتدخلة في منصة واحدة.

إن الناظر المدقق في المنصات الرقمية يلحظ بالملموس أنها **لا تنزع الصفة المادية عن الفعل العمومي-الإداري بل تنزع الصفة أو التمظهر المؤسساتي عن الفعل السياسي والإداري**، وتذوب الحدود الناظمة بين الفضاء العام والخاص[14].

عموما، فإصلاح الدولة والإدارة أمر يتم حاليا بمنأى عن **التصور الفيبيري** أو التنظيم الإداري الكلاسيكي، من خلال انفتاح الإدارة على محيطها واعتمادها تقنيات مرنة تسمح بمساهمة المرتفق-المستعمل في مسطرة تقديم

---

[8]- **Türk, Pauline,** « L'État plateforme numérique », Revue du droit public, septembre 2020, p.1189.

[9]- Conseil national du numérique, « Citoyens d'une société numérique », novembre 2013.

[10]- Pour **Mossberger, Tolbert et McNeal,** la citoyenneté numérique se définit comme la « capacité à participer à la société en ligne » (« ability to participate in society online », Pour voir plus: **Fabienne Greffet, Stéphanie Wojcik,** « La citoyenneté numérique. Perspectives de recherche », Revue Réseaux 2014/2-3 (n° 184-185), p.131.

[11]- **Jacques Chevallier,** «Vers l'État-Plateforme ?», Revue française d'administration publique, 2018/3 n° 167, p.629.

[12]- **Conseil national du numérique,** « Avec le numérique, une nouvelle relation état-citoyen ? » in De l'expression à l'action, la démocratie à l'épreuve du fait numérique, 2021.

[13]- **Conseil d'État,** étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation ». 2017, p. 103.

[14]- **Marie Alauzen,** « L'État plateforme et l'identification numérique des usagers Le processus de conception de FranceConnect », Revue Réseaux, Ed La Découverte, 2019, n° 213 (1), p.112 et suiv.

الخدمات[15]؛ فدولة المنصة من حيث كونها براديغما أضحى المحدد الأساسي للإصلاح الإداري والفعل العمومي في شموليته[16]، من خلال إسناد مهمة الإصلاح الإداري والفعل العمومي في شموليته إلى **"مقاول يعيش في كنف البناء البيروقراطي"**[17]ويسعى إلى هدمه وتأسيس بنيان إداري جديد.

ولكن، قبل الوصول إلى براديغم الدولة-المنصة عرف الإصلاح الإداري في علاقته بالمعطى الرقمي عدة مراحل؛ **المرحلة الأولى** تبني الإدارة وسائل الاتصال والتواصل، **والمرحلة الثانية** تجريد المساطر الإدارية من صفتها المادية من خلال تبني الإدارة الإلكترونية والمرفق العام الإلكتروني في سعي حثيث إلى حكومة إلكترونية، **والمرحلة الآنية** تتمثل في بناء دولة المنصة الرقمية.

إن التوجه نحو دولة المنصة الرقمية، أبرز تجل لتغلغل العقلانية الاقتصادية في الفضاء العام؛ إذ أن المنصات الرقمية مفهوم ابتدع في كنف الاقتصاد الرقمي، ومعه يتخلف الفعل العمومي عن القواعد المعيارية والتنظيمية الناظمة للبيروقراطية[18]؛ **وهذا أبرز تجلي لمظاهر تفكك بنية القانون الإداري.**

ومجمل القول، إن تبني المنصات الرقمية في أفق الوصول إلى منصة رقمية موحدة وهوية رقمية لكل مواطن، يفرض إعادة النظر في طبيعة العلاقة التي تجمع المرتفق-المواطن بالدولة. فدولة المنصة الرقمية ليست مجرد خدمات رقمية مندمجة، بل أنموذج يتجاوز منطق البيروقراطية، وشكل جديد من التنظيم[19]، يقوم أساسا على مفهومات منتقاة من الاقتصاد الرقمي. فهذه الأخيرة، شكل جديد من الممارسة السياسية والإدارية ونمط جديد من الفعل العمومي وأسلوب جديد لمشاركة المواطنين[20]، بل قد تشكل براديغم جديد يشكل قطائع مع التنظيميات[21] ذات الطبيعة السياسية والإدارية...

لذا، هل يمكن أن تصبح الدولة منصة رقمية[22]؟

15- **Sébastien Shulz**, « De l'adoption au rejet d'un commun numérique pour transformer la frontière entre État et citoyens », Revue Réseaux, n° 225, 2021/1, p.165.

16-**Marie Alauzen,** op, cit, p.214.

17- **Anne Bellon,** « L'élaboration de la loi république numérique au gouvernement. Sociologie du travail politique des réformateurs numériques», Revue Réseaux n° 225/2021, p.28.

18- La notion de plateforme est également au centre du renouveau de l'économie industrielle, au début des années 2000, avec la théorie des « marchés bifaces «puis des « plateformes multi-faces » (multi-sided platforms) (Caillaud et Jullien, 2003 ; Rochet et Tirole, 2003 ; Parket et Van Alstyne, 2005 ; Evans et Schmallensee, 2007). L'idée centrale de ce courant théorique est que, sur certains marchés, pour décrire certains types de services, le modèle de la firme acquérant des ressources pour fabriquer un service livré aux consommateurs est inadéquat ; il faut lui privilégier un modèle d'entreprise « plateforme » qui organise des relations entre les acteurs.

19- **Marie-Pierre Philippe-Dussine,** « État plateforme : vers une nouvelle rationalité des choix publics ? », Revue internationale de psychosociologie et de gestion des comportements organisationnels, Numéro 2018/58 (Vol. XXIV), Éditeur : ESKA, p.140.

20- **Colin N., Verdier H.,** « L'âge de la multitude, entreprendre et gouverner après la révolution numérique», Paris, 2012, p.162.

21- **Ibid**, p.167.

22- **Ibid,** p.166.

للإجابة عن هذا السؤال، يقتضي الأمر تبني منهجية تبحث في معالم بناء دولة المنصة الرقمية، تنطلق **أولا** من رصد تأثير المنصات الرقمية على بنية القانون الإداري نشاطا وتنظيما، وفي مقام ثان رصد أسس ومقومات نشوء دولة المنصة الرقمية. وهذا ما سنحاول تقفي أثره من خلال مقاربة استشرافية، بصوغ فرضيات وطرح أسئلة وبناء تصورات مستقبلية؛ وذلك من خلال مداخل استفهامية وإنجازية قصد الكشف عن مظان دولة المنصة الرقمية ومظاهر تفكك بنية القانون الإداري. بحيث نستحضر طيلة الورقة البحثية مقاربتين؛ **الأولى** تنحو منحى علم السياسة وتستشكل مفهومات من قبيل: المواطنة الرقمية والسيادة الرقمية... ومقاربة قانونية-قضائية تستقي مفهومات من نظريات القانون الإداري كالمرتفق والمرفق العام والمفهومات المميزة له، بالإضافة إلى رصد التوجهات القضائية-الدستورية والإدارية- المعاصرة التي حاولت تأطير وتوجيه هذه التحولات من منظور المعيارية القانونية.

المحور الأول: المنصات الرقمية[23]: نحو بناء مفهوم جديد للمرفق العام

استقر تيار من الفقه، على كون دولة المنصة الرقمية تقتضي الانتقال من البعد العمودي إلى البعد الأفقي في تقديم الخدمات المرفقية، وهذا ما حاول الباحثان **Colin N., VerdierH**. وصفه بقولهما **"سنرى ابتكارا نرمقه بأعيننا، بحيث ستصبح الخدمات المرفقية المقدمة دون إدارة، بتنظيم ذاتي، من خلال إسهام فئة من المواطنين من جانبهم في أداء الخدمات ومن خلال تفاعلاتهم. ومن المفترض في هذه المر افق أن تكون أقل كلفة من المر افق التقليدية كما عهدناها، والتي تشغل آلاف الأمتار المربعة والمكاتب وتشغل العشرات بل الآلاف من الموظفين..."**[24].

يسائل هذا التصور النموذج البيروقراطي-الفيبيري، ويضعه في الميزان، ويوجه السؤال كذلك إلى مكانة العقل القانوني في الفعل العمومي-الإداري المعاصر، ويؤسس براديغما جديدا من التنظيمات والفعل العمومي بشكلياته وتطبيقاته، الأمر الذي يؤسس علاقة جديدة بين المواطن-المرتفق والدولة-الإدارة.

أولا: المنصات الرقمية والتغير في وظائف الدولة والخدمات المرفقية

يتخذ مفهوم دولة المنصة لنفسه دلالات متعدد ومعاني مختلفة، بحسب سياق البحث ومجاله؛ ففي بعض الأحيان يعبر عن الولوج والوصول اللامادي للخدمات المرفقية من قبل المواطنين، وأحايين أخرى يعبر هذا المفهوم عن نقل الفعل العمومي من منطق العقلانية القانونية القائمة على المشروعية والتراتبية إلى منطق العقلانية الاقتصادية[25].

إن دولة المنصة نمط جديد **لحضور الدولة** في الفضاء العام، وأسلوب جديد لإعمالها للفعل العمومي-الإداري، هذا النمط مستنبط من المنصات الرقمية والقائمة أساسا على مبادئ الاقتصاد الرقمي؛ انطلاقا من هذا المنظور **فالدولة تقدم بمثابة منصة للخدمات**.[26] وهذا الأمر له ما بعد من تأثيرات على بنية القانون الإداري ومنطق المرفق العام. فإن هذه المنصات تستدعي التفكير في وظائف الدولة وطبيعة الخدمات المرفقية الإلكترونية، **وطبيعة الرقابة على أعمال هذه المنصات**؛ أي، وبمفهوم آخر، طبيعة الرقابة التي تمارسها الأجهزة العمومية على هذه المنصات، ومكانة التدخل العمومي في هذا الصدد، فهل هي رقابة منفردة أم ذات طبيعة تعاقدية؟[27].

---

[23]- Le terme de « **Plateforme** » lorsqu'il désigne un objet numérique est issu de l'anglais, langue dans laquelle il revêt une double signification : concrètement, il désigne une surface plane surélevée ; métaphoriquement, l'opportunité de faire connaître publiquement ses idées ou ses convictions. Cette double signification permet de définir la « plateforme numérique » comme un espace délimité, situé dans le monde virtuel, dans lequel des personnes se mettent en relation et peuvent échanger. **Conseil d'État,** étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation». 2017, p.36.

[24]- **Colin N., Verdier H.,** op, cit, p.169.

[25]- **Marie-Pierre Philippe-Dussine**, op, cit, p.142.

[26]- **Türk Pauline,** « L'état plateforme numérique », Revue du droit public, septembre 2020, p. 1189.

[27]- **Conseil d'État,** Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation», op, cit, p.101.

يستشف مما سبق أن نمط دولة المنصة يتيح إمكانية أو يفرض مراجعة منطق المرفق العام وإعادة تقييمه[28]، بل إن بنية الدولة وحضورها في شموليته. حيث إن تطبيقات ومنطق المنصة الرقمية يتجاوز منطق البنية الإدارية والتقسيم الإداري، ومعه تجاوز المنطق البيروقراطي، الذي يقوم أساسا على الانزواء وتقوية دور المديريات والأقسام والمصالح المركزية... وتقوية مكانة هذه الوحدات الإدارية داخل الدولة[29]، ويزكي العنف والحضور الرمزيين للدولة.

وعليه، فمنطق تقديم خدمات عن طريق المنصات الرقمية، سيفضي إلى التغير في بنية الأجهزة العمومية وطبيعة الخدمات الإدارية؛ إذ، سينتقل النشاط والتنظيم الإداريين من منطق الهرمية والتراتبية (الوزارات، المديريات الوزارية، المصالح اللاممركزة...)؛ أي البعد العمودي. إلى البعد الأفقي وفق نمط مندمج لتقديم الخدمات القائم على منطق الشبكة[30]، فكلها أمور ومؤشرات تفرض الانتقال من دولة التنظيمات-الهرمية والتراتبية إلى منطق دولة-المنصة[31]. فهذا النمط بمثابة قطيعة مع النماذج التنظيمية المتعارف عليها[32] والتي صمدت لردح من الزمن. بحيث إن التقسيم التراتبي-الهرمي الكلاسيكي غير متطابق أو بالأحرى لا يتماشى مع منطق المنصات الرقمية[33].

وتعريجا على ما سبق، برز تيار من المدافعين عن طرح الدولة-المنصة يعتبر أن هذه الأخيرة مدخلا لتحول جذري في بنية الإدارة ومنطق المرفق العام[34]؛ بل أكثر من ذلك فالمنصات الرقمية في أفق منصة رقمية موحدة قائمة على هوية رقمية لكل مواطن ستحدث تغييرا جذريا على بنية الحكومات[35] والفعل السياسي وحضور الدولة. وعلى هذا الأساس، اعتبرت بعض النظم الإدارية-التجربة الإيطالية نموذجا- أن الأنموذج القائم على المنصة الرقمية سيعوض النموذج القائم على التنظيمات والتفريعات الإدارية، وعدم فعاليتها على المستوى الوطني والمحلي[36]. وفي الممارسة السياسية والإدارية الفضلى-خاصة التجربة الأمريكية- شكل أنموذج دولة المنصة الرقمية مستوى متقدما وعاليا لإقرار الشفافية[37] واتخذ بعدا سياسيا.

إذن، جاز لنا القول، أن طرح دولة المنصة الرقمية، ليس أصيل لدى الفاعل السياسي أو الإداري المغربي؛ هذا الطرح وليد الفقه-ذي خلفية مقاولاتية رقمية-في التجارب الفضلى، ولكن، إرهاصات هذه التطبيقات في النظام

---

[28]- **Jacques Chevallier,** « Vers l'État-Plateforme ? », op, cit, p.629.

[29]- **Ibid**, p.634.

[30]- **Conseil d'État,** op, cit, p. 102.

[31]- **Ibid.**

[32]- **Jacques Chevallier,** op, cit, p.633.

[33]- **Ibid**, p.634.

[34]- **Gilles Jeannot**, « Vie et mort de l'État plateforme », Revue française d'administration publique 2020/1 (n° 173), p.166.

[35]- **Richard Pope,** « Government Platform Ash Center for Democratic Governance and Innovation », Harvard Kennedy School - Ash Center for Democratic Governance and Innovation, Playbook: Government as a Platform, November 2019, p.3.

[36]- **Cordella, Antonio and Paletti, Andrea,** « Government as a platform, orchestration, and public value creation: the Italian case », Department of Management, London School of Economics and Political Science, UK, p.8.

[37]- **Tim O'Reilly**, « Government as a Platform», innovations / volume 6, number 1 (2011), p.14.

الإداري المغربي بزغت في الأفق، من خلال التقاطعات بين منصة **"رخص"**، ومنصات المراكز الجهوية للاستثمار والخدمات المرفقية الإلكترونية المتعلقة باستخلاص وأداء الرسوم المحلية، وباقي الرخص الاقتصادية ورخص الاستغلال... كلها خدمات مجمعة في منصة رقمية واحدة. لكن، ما يعاب على التجربة المغربية في هذا المجال، هو غياب توحيد وتنميط العمل-الفعل الإداري؛ فرغم أن المعطى الرقمي له إطار مرجعي مشترك (مخطط المغرب الرقمي، وبرنامج الحكومة الإلكترونية)[38]، إلا أن الخدمات الرقمية المقدمة لا تتسم بلغة برمجية موحدة؛ إذ لا تتيح لمستعمل المنصات تصفحها بشكل ميسر. وبإقرار من المجلس الأعلى للحسابات لم يتم بعد استكمال كل من المخطط التوجيهي للتحول الرقمي ومنصة التشغيل البيني المشترك بين الإدارات « Gateway gouvernementale»، مما يؤثر على جودة الخدمات الإلكترونية ويسهم في شتاتها. بحيث إن كل قطاع وزاري يطور المنصات الرقمية والخدمات المرفقية الإلكترونية بمعزل عن الآخر.

بيد أن فلسفة المنصات الرقمية تفيد الكل-في الواحد (All-in -one)؛ إذ يفترض الاندماجية في تقديم الخدمات المرفقية والتنقل السلس بين المنصات. في هذا الصدد، يجب العمل على تنميط الفعل الإداري الإلكتروني بين جميع القطاعات والخدمات المرفقية الإلكترونية في أفق بلوغ دولة المنصة الرقمية[39].

هذا النمط الإداري الجديد يهدف لتجاوز منطق تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها، إلى نمط يؤسس لخدمة مندمجة تفاعلية آنية، والعمل على تقديم خدمات ذات جودة وتفاعلية، متجاوزة بذلك المنطق القائم على التراتبية والوحدات الإدارية[40]، لكن تبقى المعلوميات ووسائل الاتصال والتواصل في تطبيقاتها محايدة ...

إن منطق دولة-المنصات يتجاوز التقسيمات الإدارية والحدود الفاصلة بينها، ومعه المنطق البيروقراطي أضحى متجاوزا، الذي كان يقوم على وحدات إدارية قائمة أساسا على التفريع التسلسلي والهرمي والمنغلق والمتباعدة فيما بينها، الأمر الذي يؤسس لنظام عمودي بين الوحدات الإدارية، والمعلومة الرائجة داخل هذه الوحدات الإدارية قطب رحى قوتها ومكانتها داخل أجهزة الدولة[41]. ولكن، مع تبني نظام المنصات الرقمية ستنتقل هذه الوحدات الإدارية من البعد العمودي إلى الأفقي؛ القائم أساسا على الاندماج والتعاون وتقاسم المعلومات[42]. والابتكار الإداري المستقى من القطاع الخاص.

ثانيا: إحداث المرافق العمومية: من منطق العقلانية القانونية إلى منطق العقلانية التقنية-الرقمية

إن براديغم دولة المنصة الرقمية يمنح الآليات القمينة والتسهيلات الممكنة للمقاولات، خاصة الناشئة منها في المجال التكنولوجي قصد إحداث المرافق العمومية وتطويرها وصيانتها، فالحكومات المعاصرة انساقت وراء طرح الإصلاح القائم على المنصات الرقمية وراهنت على المعطى الرقمي في هذا الصدد؛ وهذا الطرح الإصلاحي يتبناه ويرعاه **مصلح ذو خلفية مقاولاتية-رقمية.**

---

[38]- **Cour des Comptes,** « Evaluation des services publics en ligne», Rapport thématique, Mai 2019, p.48.

[39]- **Cordella, Antonio and Paletti, Andrea,** op, cit, p.9.

[40]- **Ibid**, p.13.

[41]- **Jacques Chevallier,** op, cit, p.634.

[42]- **Ibid.**

فهذه التحولات تنتج نخبة جديدة[43]، ووظائف جديدة[44]، الأمر الذي سيغير من المنطق الذي حكم المرفق العام والمرتكز أساسا على منطق العقلانية القانونية؛ فإن الإدارة من المنظور **"الفيبيري"** تمتلك المعرفة، التي تخول للطبقة البيروقراطية السيطرة والهيمنة، وبالتالي فالأطر الإدارية-البيروقراطية تمارس الهيمنة بحكم معرفتها ومكانتها[45]. ولكن، هذه المعرفة انتقلت من المعرفة القانونية والتي هي امتداد للفعل السياسي إلى المعرفة الرقمية.

إذن، فإحداث المرافق العمومية ذات الطبيعة الإلكترونية أضحى بيد **"فرق صغيرة"** ذات خلفية رقمية-إلكترونية، لها القدرة على تحليل البيانات والمعطيات العامة[46] وتطوير المنصات الرقمية وصيانتها. هذا الطرح الجديد يثير أسئلة مهمة حول تغير مفهوم السلطة والمعرفة في الإدارة العامة؛ بحيث إن تأقلم الإدارة مع المعطى الرقمي سيفضي الأمر لتبخيس المعرفة القانونية لصالح معرفة أو خبرة تقنية جديدة.

1. **النخبة الرقمية: نحو إنتاج مركزية جديدة ذات بعد رقمي-إلكتروني**

أدى تغلغل المعطى الرقمي في الفضاء العام الإداري إلى ظهور فاعلين جدد، بحيث إن إصلاح الدولة أضحى رهينا بـ **"جماعة رقمية"** أو إن صح التعبير نخبة ذات تكوين ومرجعية رقمية[47]؛ بل من الكتابات في الحقل القانوني والاقتصادي من صاغت تصورا حول التهديد الذي تشكله النخب الجديدة على النسق الإداري[48] بمفهوماته (البيروقراطية، الهرمية، التراتبية، المشروعية). بحيث بات إحداث المرافق (المرافق الرقمية)، قرينا بفريق صغير ذي خلفية وتكوين رقمي[49]،موجهه الإبداع والابتكار[50].

إن الاتجاه نحو المنصات الرقمية في تقديم الخدمات (سواء الخاصة أو العامة)، سيفضي إلى نشوء نخبة رقمية أو بالأحرى جماعة رقمية، لها تأثير على علاقة المواطن بالدولة، وعلى طبيعة الفعل العمومي، بل على الديمقراطية في شموليتها[51]، فالفاعلون الخواص أضحوا مصدرا للمعلومة الرسمية، ومنها يستمدون قدرتهم على السيطرة-الهيمنة، الأمر الذي سيؤثر على الدولة والمواطن والفعل السياسي-الإداري في شموليته.

تواترت الممارسة التشريعية على كون إحداث المرافق العمومية-بمفهومها العضوي- يدخل في نطاق اختصاصات المشرع (الفصل 71 من الدستور)، بينما يدخل تنظيم هذه المرافق في مجال التنظيم (الفصل 72 من الدستور). فيما سبق ذلك، كان التعديل في بنية المرفق العام والخدمات التي يقدمها أمر قرين باستصدار مرسوم تنظيمي،

---

[43]- **Richard Pope,** op, cit, p.4.

[44]- Product managers, software engineers, user researchers, service designers, data scientists and chief digital officers. These people are the intended audience of this playbook: practitioners looking for approaches to implementing platforms in government.

[45]- **Weber, M,** « Économie et société », Paris, Plon, 1971/1995, t. 1, p. 299.

[46]- **Jacques Chevallier,** op, cit, p.630.

[47]- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.164.

[48]- **Ibid**, p.169.

[49]- **Jacques Chevallier,** op, cit, p.630.

[50]- **Ibid**, p.632.

[51]- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.154-155.

أما اليوم، فالتعديل اضطلع به التقني والمطور البرامج والمنصات...وعليه، فإحداث المرافق الإلكترونية، وتطويرها يظل رهينا ومحصورا بيد نخبة رقمية محددة[52].

إذن، فالتحولات التي رافقت إحداث المنصات الرقمية، وبزوغ مرافق عمومية إلكترونية تتخذ من المنصات الرقمية شكلا لها، أفضى إلى الإقرار بأن إحداث هذه المنصات وصيانتها وتعديلها يدخل ضمن ما يعرف بـ **"الجماعات الرقمية"**، وهي المسؤولة عن إنتاج الخدمات المرفقية وتدبيرها[53]، وهي فئة المهندسين والتقنين ومطوري البرامج والخوزميات[54]...

ومن هذا المنطلق، يجب إعادة النظر في أساليب إحداث المرافق العمومية وتدبيرها وصيانتها، وإعادة التفكير في المقاربة المعيارية-التنظيمية، فالمنطق الجديد نقل هذا الاختصاص من المنطق السياسي والإداري إلى المنطق الرقمي-الإلكتروني بيد فئة تمتلك المعرفة التقنية. ليس هذا فحسب، فإصلاح الدولة أيضا أضحى قرينا بالجماعات الرقمية[55]، وهذا ما عرفته التجارب المقارنة؛ بحيث أسند الإصلاح الإداري بل إصلاح الدولة لفاعلين ذوي خلفية وتكوين رقمي-إلكتروني.

وفي هذا الصدد، صاغ تيار من الفقه تصورا حول **"حكومة الخوارزميات"**[56]، حيث إن رقمنة الخدمات الرقمية في محاولة للوصول إلى دولة المنصة الرقمية، أمر ينقل علاقة الدولة بالمجتمع من مفهومات شكلت قطب رحى السلطة وتطبيقاتها من قبيل: الشرعية والمشروعية والدولة وامتيازات السلطة العامة، إلى علاقة قائمة في منصة تميزها مفهومات خاصة من قبيل: الخورزميات والذكاء الاصطناعي واللغة البرمجية...

وهذا ما عبر عنه مجلس الدولة الفرنسي بقوله **" اليوم، الخورزميات أو الذكاء الاصطناعي، هي آليات التي تحكم العلاقة المتحدثة والقائمة في المنصات الرقمية**[57]**"**، هذا ما يزكي طرح الفقيه **Lawrence Lessig**، الذي يدافع فيه بمأثورته بلا هوادة: **"Code**[58] **is Law"**.يرى نفس الفقيه، في مقاله المرجعي والذي يحمل نفس اسم مأثورته[59]،

---

[52]- **Jacques Chevallier**, op, cit, p.630.

[53]- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.153.

[54]-Comme le note la Cour des comptes française (2018, 153), **la stratégie d'État-plateforme dépasse la seule dimension technologique : « elle veut faire évoluer l'action publique vers un modèle reposant sur les "communs numériques" (données, logiciels, services numériques, API) ».**

[55]- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.164.

[56]- Différents travaux se sont saisis du concept de gouvernementalité pour examiner les enjeux spécifiques de la « conduite des conduites » en contexte numérique. Ainsi, Thomas Berns et Antoinette Rouvroy à travers le concept de « gouvernementalité algorithmique » (2013) puis Dominique Cardon dans son ouvrage À quoi rêvent les algorithmes (2015), ont insisté sur la transformation de notre rapport au sujet induit par la multiplication des algorithmes.

[57]- **Jacques Chevallier,** op, cit, p.636.

[58]- Code is the software and hardware that make cyberspace as it is. This code, or architecture, sets the terms on which life in cyberspace is experienced.

[59]- **Lawrence Lessig,** « Code is law, On Liberty in Cyberspace», Harvard magazine.

أن المجال السيبيراني أحدث تغيرات جذرية؛ منها مفهوم الضبط المجتمعي وتوجيه سلوك الأفراد، فالضابط الجديد الذي حل محل القانون، هي اللغة البرمجية والتطبيقات والبرامج والخورزميات...

وحاصل القول، إن الفئة-ذات خلفية رقمية-التي تسهر على تطوير مفهوم وتطبيقات دولة المنصة مبتغاها المزاوجة بين المرفق العام وفروع الهندسة المعلوماتية[60]...لكن، يجب أن يرافق هذا التحول استحضار مفهوم **"المصلحة العامة"** تحت إشراف الفاعل السياسي والطبقى البيروقراطية الوسطى.

2. مكانة العقل القانوني في الفعل الإداري المعاصر

إن مكانة العقل القانوني في الفضاء العام الذي أضحى **"سيبرانيا"** في مجمل تمفصلاته، سؤال أعمق من الذي نطرح ظاهريا[61]؛ فالعقل القانوني في المادة الإدارية خاصة أضحى عقلا شكلانيا، دوره قد يقتصر على الشكليات والآجال فقط، إذ وقع تحت وطأة ما يسمى بحكم الكفاءات **Meritocracy\Méritocratie** وهو مصطلح نحته عالم الاجتماع البريطاني **Michael Young** للدلالة على تعقد البنيات المدبرة يفترض حكم المتميزين[62] في المجالات التي أضحت تنتج المفهومات.

لقد عجزت المقاربة الحالية لتفسير الفعل العمومي والنظرة الكلاسيكية للقانون الإداري عن تفسير التحولات الكبرى التي تنخر بنية القانون الإداري. كون هذا الأخير لم يعد التخصص الوحيد الذي يؤطر الظاهرة الإدارية ويفسّرها، أو بالأحرى الأجهزة الإدارية وفعلها؛ حيث أصبح مزاحما من قبل مختلف فروع علم الاقتصاد والتدبير، علم الإدارة، والتكنولوجيات الحديثة والبرامج المستجدة المرتبطة بالإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، ومناهج وأهداف جديدة تؤسس ممارسة إدارية جديدة ونمطا جديدا من الحكم.

كما أن **المعرفة القانونية** أصبحت منافسة من قبل معارف عديدة، خصوصا المعرفة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة والإدارة الإلكترونية. **فالقانون الإداري فقد احتكاره حول المعرفة المشروعة المرتبطة بالإدارة**[63]. كما أن تطور علم الإدارة يترجم تحطيم احتكار المعرفة القانونية حول الإدارة[64]؛ وهذا ما خلص إليه الفقيه **Daniel Mockle**، إذ يعد أن القانون بمعرفته لم يعد قطب رحى الفعل العمومي[65]. فالتنافس القائم والمتزايد بين

---

[60]- **Gilles Jeannot**, « Vie et mort de l'État plateforme », Revue française d'administration publique 2020/1 (n° 173), p.176.

[61]- On peut citer ici C. Anderson, rédacteur en chef de Wired, dans L'âge des Petabits : « C'est un monde dans lequel des quantités massives de données et les mathématiques appliquées remplacent tous les autres outils qui pourraient être utilisés. Exit toutes les théories sur les comportements humains, de la linguistique à la sociologie. Oubliez la taxinomie, l'ontologie, et la psychologie. Qui peut savoir pourquoi les gens font ce qu'ils font ? Le fait est qu'ils le font, et que nous pouvons le tracer et mesurer avec une fidélité sans précédent. Si l'on a assez de données, les chiffres parlent d'eux-mêmes » (cité dans Cardon, 2012).

[62]- **حسن أوريد**، "عالم بلا معالم"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-المغرب، الطبعة الثالثة 2023، ص: 160.

[63]- **Jacques Chevallier**, « Le droit administratif entre science administrative et droit constitutionnel ». Ouvrage collectif Le droit administratif en mutation, Presses universitaires de France, 1993, pp. 11-40.

[64]- **D. Loschak,** « La science administrative et le droit », Mélanges Langrod 1980, p. 49

[65]- **Daniel Mockle,** « La gouvernance, le droit et l'état », Bruxelles, Bruylant, 2007, p.250.

العقلانية القانونية والعقلانية التدبيرية[66] (هذا النقاش أثاره كل من الفقهين **Jacques Chevallier et Danièle Lochak**)،سبب أزمة القانون الإداري-المرفق العام.

وعليه، فإن تأقلم بنيان الإدارة من حيث إنه تنظير بيروقراطي مع الإدارة الإلكترونية والتكنولوجيات الحديثة سيفضي إلى نشوء سلطة ونخبة تقنية جديدتين. وفي هذا الصدد، يؤكد **Jacques Chevallier**، كون " **تأقلم الإدارة أو بالأحرى تبني الإدارة العقلانية التدبيرية سيؤدي لتبخيس المعرفة القانونية لصالح معرفة أو خبرة تقنية جديدة**[67]".

إذن، فالمهتم والمدقق برصد التنافس بين العقل القانون والتقني-الرقمي، يلاحظ بالملموس تقييد المعرفة القانونية ومعها السلطة التقديرية للإدارة، واللجان المهدة لاستصدار القرارات الإدارية؛ مثلا في بعض الأحيان تُصاغ تدابير تنظيمية وتسن على مستوى المنصات الرقمية تحدد آجالات وتدابير للبت في الملفات من قبل العقل التقني على المستوى المركزي، إذ يسهر على تدبير المنصة بمنأى عن المشروعية والنصوص القانونية، وقد تكون هذه الآجالات والتدابير منافية للنص القانوني وخرقا صارخا للمشروعية؛ من قبيل: وضع آجالات للبت في بعض الملفات والرخص، أو الأعمال المهدة لاستصدار القرارات الإدارية. أو وضع تقنية **الإغلاق الذاتي**Auto-clôture لهذه الملفات أو الأعمال الإدارية المهدة لاستصدار القرارات الإدارية، وهذا ما يعطل السلطة التقديرية للإدارة لصالح إجراء تقني-فني يتخذ بمنأى عن التدبير الإداري اليومي للبث في الملفات وتدبيرها.

وعلى العموم، إن تبخيس المعرفة القانونية لصالح معرفة تقنية جديدة[68] (**مثلا**، النخبة الرقمية لشركة "**ريباتيس" الساهرة على تدبير منصة "رخص" وصيانتها**)...أدى إلى بروز مقاربات جديدة وتغلغلها في بنية الفعل العمومي، مما أفضى إلى تبخيس مكانة القانون بكونه آلية أساسية في الفعل العمومي، بل أكثر من ذلك؛ فالقانون لم يعد قطب رحى الفعل العمومي.[69]

وتقويما للأوضاع المذكورة أعلاه، والآتي التفصيل فيها، يكون المنطق الذي يحكم دولة-المنصات يتجاوز البعد التكنولوجي، إلى البعد الذي يفرض إعادة تقييم وتطوير الفعل العمومي على أساس **"جماعات رقمية مشتركة"** من قبيل: المعطيات، البرمجيات أو البرامج، الخدمات الرقمية[70] المندمجة... الأمر الذي سيفضي لتغير النخب وأنماط الفعل العمومي.

---

[66]- **Jacques Chevallier et Danièle Loschak,** « Rationalité juridique et rationalité managériale dans l'administration française », R.F.A.P. 1982, p.679.

[67]- **Daniel Mockle,** « Les approches critiques du droit administratif », Les Cahiers de droit, Volume 57, numéro 3, septembre 2016, p.508.

[68]- **Jacques Chevallier**, « Le droit administratif entre science administrative et droit constitutionnel ». op, cit, pp. 11-40.

[69]- **Julie de Brux, Frédéric Marty**, « Les partenariats public-prive institutionnalisés : intérêts, limites et risques d'une structure hybride public-privé », Revue française d'administration publique, 2016/1 (n° 157), pp.229-230.

[70]- Comme le note la Cour des comptes (Le rapport public annuel 2018, p.153), la stratégie d'État-plateforme dépasse la seule dimension technologique : « elle veut faire évoluer l'action publique vers un modèle reposant sur **les "communs numériques"** (données, logiciels, services numériques, API) ».

إذن، كل هذه التحولات سترسم حدودا جديدة للدولة والمرافق العمومية ولتطبيقات القانون الإداري، على سبيل المثال لا الحصر، منصة **"رخص"** السالفة الذكر يتم تطويرها وصيانتها بالكامل من طرف فاعل من القطاع الخاص[71]. وبالنتيجة، أمر يسائل النموذج الفيبيري الذي يقوم أساسا على الانزواء وتقوية دور المديريات والأقسام والمصالح المركزية... وتقوية مكانة هذه الوحدات الإدارية داخل الدولة. فإقحام القطاع الخاص في تدبير الخدمات المرفقية يؤدي لتغيرات جذرية.

ثالثا: المنصات الرقمية والمبادئ الكلاسيكية للمرفق العام

إن التحولات المعاصرة التي طالت بنية القانون الإداري، وتبني المعطى الرقمي والبنيات الرقمية-التكنولوجية التي هي مدخل لإصلاح الدولة وتحسين العلاقة بينها وبين المواطنين، من بين نتائجه بروز ما أطلق عليه في الوسط المؤسساتي ولدى الفاعلين في صناعة الفعل العمومي **"أزمة المرفق العام"**، وهذا ما أثار نقاشا فقهيا[72]. فالمرفق العام مفهوم دائم الحضور في الفضاء العمومي الإداري لدرجة التقديس، ويعبر عن الحضور الرمزي للدولة؛ بل إنه حجر الزاوية في بنيانها المعاصر، وارتبط في ذهن القانونيين في القرن 19 و20 بالدولة **السخية**[73]، وفي مرحلة لاحقة أضحى الخيط الناظم الذي كان يفصل الفضاء أو القطاع العام عن الخاص[74].

إن التصور الكلاسيكي للمرفق العام، **اهتز بشكل كبير**، خصوصا في الأعوام الأخيرة، فعلى حد تعبير الفقيه **Jacques Chevallier**،: **" ...أسطورة المرفق العام فقدت الكثير من مقومات نشوئها. وما ترتب عن ذلك من غموض ولبس بخصوص النتائج والآثار القانونية المترتبة عن ذلك، لكن؛ بأي حال من الأحوال لا يعني أن المرفق العام أصبح مفهوما فارغا ونتاجا أو إرثا تاريخيا متجاوزا أو قد ولى عليه الزمن، مآله الفشل نحو أفول لا مفر منه**[75]**"**. فالامتيازات والمعايير التي كانت سببا في نشوء المرفق العام في جوهرها، هي نفسها من ميزت القانون الإداري ورسمت حدوده ونطاق تطبيقه، اليوم، تعيش أزمة.

---

[71]- **Ribatis** développe, gére et améliore continuellement la plateforme Rokhas à travers un modèle PPP (Partenariat Public Privé) innovant, alliant le paiement de frais de service par les demandeurs et les revenus tirés des annonces publicitaires.

[72]- **Cluzel-Métayer, Lucie, Prébissy-Schnall, Catherine et Sée Arnaud** (dir.), La transformation numérique du service public : une nouvelle crise ?, collection droit et gestions publiques, Mare et Martin, 2021.

[73]- **Céline Desmarais, Claire Edey Gamassou,** « La motivation de service public à l'aune du service public « à la française », Revue Politiques et Management Public 29/3 Juillet-Septembre 2012, p.400.

[74]- **Jacques Chevallier**, « Le service public », Paris : PUF, 2008, p.5.

[75]- **« La conception traditionnelle du service public a donc été fortement ébranlée ... au cours des dernières années : le mythe du service public a perdu beaucoup de sa puissance évocatrice et les conséquences juridiques qui étaient attachées à la notion sont devenues plus incertaines. Ce qui ne signifie nullement que le service public ne soit plus qu'un concept vide, héritier d'une histoire dépassée et voué à un inéluctable dépérissement.»** ; **Jacques Chevallier,** « Les nouvelles frontières du service public », Revue « Regards croisés sur l'économie », 2007/2 n° 2, p.18.

مجمل القول، فهذه الأزمة التي يعيش في كنفها المرفق العام لا تعني نهايته، لكن يجب التفكير في إعادة تعريف عميق للمرفق العام، من خلال نطاقه ونشاطه وحدوده[76]، وطبيعة الخدمات التي يقدمها، والقائمة أساسا على الجودة، لكي يشكل لنفسه أبعادا وتطبيقات جديدة تحافظ على وجوده في ظل تغول العقلانية التقنية-الرقمية، ومبادئ وقيم القطاع الخاص. فالمنطق البيروقراطي أضحى منافسا من قبل مبادئ وقيم جديدة يحملها التدبير القائم على النتائج[77]، أو إن صح التعبير، تغلغل العقلانية التدبيرية في القطاع العام[78]، الأمر الذي فرض الانتقال من منطق السلطة العامة وامتيازاتها والمصلحة العامة للمرفق العام إلى منطق الجودة والفعالية وحسن الأداء عن طريق المنصات الرقمية.

في التصور الكلاسيكي، كان القانون الإداري يقوم على **المصلحة العامة والمشروعية**، لكن فُوّضت هذه المشروعية لمنطق الفعالية[79] والجودة، حيث إن سؤال الفعالية في النسق الإداري ظهر أواخر ثمانينيات القرن الماضي، بمثابة إجابة عن تطبيقات التدبير العمومي الجديد[80] آنذاك. كلها عوامل عمقت من أزمة المفهوم الكلاسيكي للمرفق العام. فلم تعد المشروعية المحدد الواجب احترامه أثناء إعمال الفعل العمومي، بل ضمان تقديم خدمات مرفقية ذات جودة. فشرعية الفعل العمومي جديد قوامه الفعالية[81] والجودة. فمنطق العقلانية القانونية أصبح متجاوزا[82]. كلها عوامل ساهمت وستسهم في تجاوز القانون والمنطق القانوني بمعرفته، بل أعمق من ذلك هو الانتقال من منطق **"دولة المعرفة القانونية" إلى دولة "المنطق التدبيري-الدولة التدبيرية"[83]**.

وهذا تحديدا ما أكده مفوض الحكومة السابق بمجلس الدولة الفرنسي **J-H. Stahl**، حيث عدّ: **"التحولات التكنولوجية والاقتصادية ... كلها عوامل تدعوا لإعادة التفكير في علاقة المرفق العام بمحيطه المتسم بالمنافسة... هذا الأمر يحتم علينا القبول بإعادة صياغة فهمنا وتصورنا الكلاسيكي حول المرفق العام والمرتكز على المرتفق؛ من خلال إضافة أبعاد جديدة للمرفق العام في علاقته بمحيطه الاقتصادي وقانون المنافسة"[84]**.

لقد ظلت نظرية المرفق العام لردح من الزمن، المحدد الأساسي في تشكيل قواعد القانون الإداري بكونه فرعا مستقلا عن باقي فروع القانون، ومعيارا أساسيا لانعقاد اختصاص القاضي الإداري. فهذه النظرية ظلت عالقة في

76- **Jacques Chevallier**, op, cit, p.18.

77- **Patrice Duran,** « Légitimité, droit et action publique », op, cit, p.327.

78- **Jacques Chevallier,** « Management public et Droit », Revue Politiques et Management Public, Vol. 26/3|2008, pp. 93-100.

79- **Karim BenyeKhlef,** « Droit global : un défi pour la démocratie », Revue Projet, 2016/4 n° 353, p.1.

80- **Daniel Mockle,** « Les approches critiques du droit administratif », op, cit, p.499.

81- **Karim benyekhlef,** op, cit, p.15.

82- **Daniel Mockle**, op, cit, pp.501-502.

83- **Patrice Duran,** op, cit, p.331.

84- **Ibid.**

ذهن الفقه القانوني ومهيمنة على الخيال القانوني للقاضي الإداري، إلى درجة وُصف القانون الإداري فيها منذ أواخر القرن التاسع عشر بأنه قانون المرافق العامة، بل قطب رحى الدولة المعاصرة.[85]

وأما اليوم، يجب أن نُسائِل فكرة **"القانون الإداري هو قانون المرافق العامة"**؛ خصوصا على مستوى المستجدات المرتبطة بالفعل العمومي-الإداري، بحيث لم يكن إخضاع الإدارة للقانون الإداري يثير أي إشكالية بسبب محدودية نشاط الدولة، لكن اليوم أصبح الطرح الإصلاحي قائم على إعادة تكييف مهام الإدارة انسجاما مع التحولات التي تطال أدوار الدولة وتأثير المد النيوليبرالي عليها، ولا سيما بعد تخلي الدولة عن القيام بمجموعة من المهام وإسناد تدبيرها لفائدة شركاء وفاعلين جدد؛ في ظل هذا الوضع، ففكرة المرفق العام أصبحت عاجزة على أن تكون أداة تميّز ولاية القانون الإداري عن ولاية القانون الخاص، أو بشكل أعمق بين القطاع العام والخاص.

حاصل ما سبق، إن الأزمة التي يعيش في كنفها المرفق العام لا تؤشّر على نهايته، ولكن يجب التفكير إزاء ذلك في إعادة تعريف عميق للمرفق العام وتشكيل معالمه؛ من خلال نطاقه ونشاطه وحدوده[86]، لكي يشكل لنفسه أبعادا وتطبيقات جديدة تحافظ على وجوده في ظل تغول العقلانية التدبيرية-الاقتصادية وتغلغل المعطى الرقمي في بنية الإدارة العمومية.

رابعا: المعطى الرقمي وإضافة شكليات جديدة على النشاط الإداري وتطبيقات المسؤولية الإدارية

إن تبني المعطى الرقمي الذي مر بمجموعة من المراحل وصولا إلى براديغم الدولة المنصة الرقمية، والقائمة في جوهرها على مبادئ الإقتصاد الرقمي، له وقع على النشاط الإداري؛ وبالتالي فإن شكليات الفعل العمومي-الإداري ستعرف تغيرا كما أن بعض المفهومات شكلت قطب رحى الفعل السياسي والإداري عرفت وستعرف تغيرات جذرية من قبيل: المشروعية والشرعية والمرتفق... ولذلك وقع على نطاق المسؤولية الإدارية وتطبيقاتها، إما اتساعا أو تقلصا؛ أمور سنحاول إماطة اللثام عنها في العنصر القادم.

1- الشكليات الجديدة للنشاط الإداري

حين تتطور الحاجات العامة، فإن المرفق العام مطالب بأن يتكيف معها، وأن يعمل على تبني التكنولوجيات الحديثة ووسائل الاتصال لتلبية حاجات المواطنين-المرتفقين، بغية تحقيق جودة الخدمات المرفقية. وأمام هذه التطورات أو التغيرات، يتعين على السلطات العمومية[87] القيام باختيارات (إحداث بعض الوحدات الإدارية أو حذفها أو إعادة هيكلتها)، وذلك لكي يتسنى للمرافق العامة مسايرة حاجات المواطنين-الأفراد؛ الأمر الذي جعل المرفق العام يحتكم إلى أنماط جديدة في التدبير منها: **الخدمات الرقمية والتدبير اللامادي للنشاط الإداري وصولا للمنصات الرقمية، بغية الوصول إلى جودة الخدمات وَفق مقاربة مندمجة.**

85- **Norbert Foulquier, Frédéric Rolin,** « Constitution et service public », Cahiers du conseil constitutionnel n° 37 (dossier : Le conseil constitutionnel et le droit administratif) - octobre 2012, p.3.

86- **Jacques Chevallier,** « Les nouvelles frontières du service public », op, cit, p.18.

87- الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وتتحكم مجموعة من العوامل في حتمية تطور المرفق العام، فالعمل على ضمان جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، يفرض على بنية المرافق العمومية تبني أساليب ومناهج جديدة للتدبير، قائمة على الجودة والمنطق المندمج لتقديم الخدمات والليونة في التدبير[88]. وكلها أمور تقوم على ركيزتين: رقمنة الفعل العمومي في شموليته ونزع الصفة المادية عنه، وإعمال المنصات الرقمية، والتي ترتكز على ما يلي: هوية رقمية موحدة بالنسبة لكل مواطن، لغة مشتركة وموحدة بين جميع التطبيقات والمنصات الرقمية، وحماية المعطيات الشخصية للمواطنين[89] قصد التأسيس للثقة الرقمية بين الإدارة والمتعاملين معها.

جدول: التوجهات الحديثة في علاقة المواطن/المرتفق-الزبون بالمرفق العام الإلكتروني

المقاربة الجديدة	المقاربة القديمة
نحو مقاربة المواطن-الزبون	المواطن-المرتفق
الشباك الوحيد: خدمات مندمجة وإلكترونية	خدمات متفرقة وورقية
التواصل الالكتروني	التواصل الورقي
الأداء الالكتروني	الأداء النقدي أو بوسائل الأداء
التوقيع الإلكتروني	التوقيع الورقي

المصدر: تركيب شخصي

إذن، **فالمحددات التقنية والقانونية** المميزة للمرفق العام الإلكتروني، يترتب عنها ما يلي: رقمنة الفعل والعمل الإداريين، استخدام آلية التوقيع والأداء الإلكترونيين، وصولا إلى استصدار منافذ الفعل العمومي بصيغة إلكترونية وبشكلياته المستجدة (كالقرار الإداري...)، وأخيرا الاعتراف بالمواطن الرقمي (الهوية الرقمية).

فتلكم العناصر والمقومات المؤسسة للمرفق العام الالكتروني. وإن اعتماد الإدارة الالكترونية في مرحلة أولى، والمنصات الالكترونية في مرحلة لاحقة، أمر سيفضي لتغيرات جذرية وعميقة، سواء على مستوى الخدمات المقدمة أو بنية التنظيمات، وحتى المعارف المتدخلة في الفعل العمومي. أمور ستساهم في اتخاذ شكل جديد للدولة[90]. وهو ما سيؤثر على النمط الإداري القائم، وعلى مبادئ أسست للمرفق العام.

2- إقرار المسؤولية عن أضرار المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي

عملت النظم القانونية الفضلى على سن مقتضيات قانونية لضبط استعمالات المنصات الرقمية في علاقتها بالمرتفقين[91]؛ وخاصة في مجال المسؤولية[92]، فالخوارزميات المطبقة أثناء تقديم الخدمات المرفقية-الإلكترونية

[88]- **Jacques Chevallier,** op, cit, p.23.

[89]- **Jacques Chevallier**, « Vers l'État-Plateforme ? », op, cit, p.632.

[90]- **Jacques Chevallier,** op, cit, pp.628-629.

[91]- Cette proposition pourrait être inspirée de l'économie générale du règlement (UE) 2015/2120du Parlement européen et du Conseil établissant des mesures relatives à l'accès à un internet ouvert et modifiant la directive 2002/22/CE concernant le service

تترتب عليها مسؤولية خاصة في حالة العطب أو المس بالمعطيات الشخصية أو باقي الأضرار، وقد يترتب عنها **المسؤولية عن حراسة الشيء**[93]... إلى حين الوصول لمرحلة متقدمة لإقرار المسؤولية على أفعال وأعمال الروبوتات والبرامج والذكاء الاصطناعي وتمتيعها بشخصية قانونية-معنوية[94]...

وفي هذا الصدد، ظهر تيار معاصر من الفقه يسعى في بحثه الحثيث عن إقرار مداخل المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية من خلال مجموعة من المداخل التقنية والقانونية، أهمها إقرار **مبدإ حياد الذكاء الاصطناعي**، بحيث يجب على القانون أن لا يميز بين الفعل البشري والفعل الصادر عن الذكاء الاصطناعي، عندما يقومان بنفس المهام[95]. فالنظم القانونية المعاصرة لم تقر بعد بهذا المبدإ في التطبيقات العملية، فإقرار مبدإ الحياد القانوني مفيد للمجتمع بكافة أطيافه، وسيحد من التشوهات المعيارية والثغرات القانونية السائدة حاليا[96].

وما يمكن إثارته في هذا الشأن هو التفكير في إقرار المسؤولية. ولكن التكييف القانوني والقضائي اختلف في هذا الشأن؛ من الفقه القانوني من كَيَّفَ فعل الذكاء الاصطناعي على أنه يدخل في نطاق المسؤولية عن المنتوجات[97]، أو عن حراسة الشيء؛ أي إسناد هذه المسؤولية إلى إنتاج البرامج أو روبوتات أو إلى حارسها أو من يسهر على صيانتها.

إذن، فكيف سيؤثر اعتماد الخورزميات والذكاء الاصطناعي على نظام المسؤولية بشقيها المدني والإداري؟

فبناء على كون العمل المعلوماتي والإلكتروني يحمل في ثناياه مخاطر قد تمس بالمراكز القانونية للأفراد، أو قد تمس بمبادئ على مستوى القمة، أي مرتبطة بمبادئ التنظيم الإداري والمرافق العمومية؛ الأمر الذي يقتضي التأسيس والتوسيع من نطاق المسؤولية عن الخطر المعلوماتي والإلكتروني، فهذه المسؤولية ليست على شاكلة أعمال إيجابية أو سلبية بل هي صادرة عن الاختلالات والأعطاب التي قد تسبب ضررا للمرتفقين أو المستعملين أو لحضور واستمرارية الدولة... فاعتماد تطبيقات المرفق الإلكتروني لتقديم الخدمات، من حيث إنها مدخل أساسي لتبسيط الفعل العمومي من خلال تقريب الإدارة من المرتفقين وتجويد الخدمات المرفقية، قد يتحول إلى هوة

---

universel et les droits des utilisateurs au regard des réseaux et services de communications électroniques et le règlement (UE) 531/2012 concernant l'itinérance sur les réseaux publics de communications mobiles à l'intérieur de l'Union.

92- **Conseil d'État**, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation», op, cit, p. 115.

93- **Conseil d'État,** op, cit, p. 116.

94- **Ibid**.

95- **Ryan Abbott,** "The Reasonable Robot: Artificial Intelligence and the Law", Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, School of Law, Faculty of Arts and Social Sciences, University of Surrey, 2020, p.4. **"The law should not discriminate between activity by people and activity by AI when people and AI are performing the same tasks. This will reduce market distortions and help to ensure that decisions are made on the basis of efficiency. Efficiency is not the only principle that should guide AI regulation, but not discriminating between people and AI will tend to improve human well-being. "**

96- **Ibid**, p.4.

97- **Ibid**, p.46.

تبعد بينهما، من خلال المس بالمبادئ الكلاسيكية المؤطرة للنشاط الإداري والمرفق العام؛ من قبيل المس بمبدإ استمرارية المرافق العمومية بل استمرارية الدولة نفسها، لعطب في الشبكة أو البرامج.

ولتقويم الأوضاع السالفة، عملت النظم القانونية الفضلى على سن مقتضيات قانونية لضبط استعمالات **المنصات الالكترونية** من قبل المرتفقين[98] أو بالأحرى المستعملين؛ وخاصة في مجال المسؤولية[99]، عن الأضرار التي قد تسببها المنصات والخدمات الالكترونية للمستعملين، فالخوارزميات المعتمدة أثناء تقديم الخدمات الالكترونية قد تترتب عليها مسؤولية خاصة في حالة العطب أو المس بالمعطيات الشخصية أو باقي الأضرار التي قد تمس بالمستعملين... فالتكييف القانوني والقضائي الممنوح لهذا النوع من المسؤوليات المستجدة في التطبيقات القانونية والقضائية المعاصرة قائم أساسا على **المسؤولية عن حراسة الشيء أو حارس الشيء**[100] **والمنصوص عليها في الفصل 88 من ق.ل.ع.**

وفي إطار تغيير وجهة النظر لطبيعة هذه المسؤولية، واستشرافا للمستقبل، دافع تيار من الفقه القانوني عن مداخل إقرار المسؤولية على أفعال وأعمال الروبوتات والبرامج والذكاء الاصطناعي التي تقدم خدمات مرفقية، وتحميلها المسؤولية عن الأضرار التي قد تسببها للمستعملين، لكن، شريطة تمتيعها **بشخصية قانونية-معنوية**[101]... وإقرار نمط جديد من المسؤولية يعرف بالمسؤولية عن فعل الذكاء الاصطناعي.

فعود على بدء، إن منصة **"رخص"** المعتمدة في النظام الإداري المغربي، تدار من قِبَل شركة خاصة كما أسلفنا الذكر، وهي المسؤولة عن صيانتها، وفي حالة الضرر الناتج عن عطب أو توقف فجائي أو مس بالمعطيات الشخصية والبيانات... فهل الرجوع يكون عليها-أي الشركة-طبقا لأحكام المسؤولية المدنية أو على الدولة في نطاق المسؤولية الإدارية؟ ما استقرت عليه النظم القانونية والقضائية المقارنة، فالشركة المسؤولة عن تدبير المرفق الإلكتروني وصيانته وتطويره هي من يقع على عاتقها التعويض عن الأضرار التي قد يتسبب فيها تدبير المرفق[102] وطبقا لأحكام القانون الخاص (قواعد المسؤولية المدنية).

وما يمكن أن نخلص إليه، تراجع نطاق تطبيق القانون الإداري ومعه نطاق المسؤولية الإدارية، من خلال تبني آليات القطاع الخاص في تدبير المرافق العامة ذات بعد إلكتروني، والانتقال من منطق المواطن-المرتفق إلى منطق المواطن-الزبون. **وكل هذه النتائج من إرهاصات تفكك بنية القانون الإداري.**

98- Cette proposition pourrait être inspirée de l'économie générale du règlement (UE) 2015/2120du Parlement européen et du Conseil établissant des mesures relatives à l'accès à un internet ouvert et modifiant la directive 2002/22/CE concernant le service universel et les droits des utilisateurs au regard des réseaux et services de communications électroniques et le règlement (UE) 531/2012 concernant l'itinérance sur les réseaux publics de communications mobiles à l'intérieur de l'Union.

99- **Conseil d'État**, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation», op, cit, p. 115.

100- **Conseil d'État,** op, cit, p. 116.

101- **Ibid.**

102- **Ibid**, p. 117.

وحاصل ما سبق، إن ظهور دولة-المنصات، وجه جديد من الثورة الرقمية التي مست بنيان الدولة[103]؛ فالتحولات المترتبة عن الأمور السالفة الذكر، أمر يفرض إعادة النظر في مبادئ التنظيم الإداري ومنطق المرافق العامة، وفي الأخير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهذا ما سنحاول تقفي أثره في المحور الثاني.

المحور الثاني: دولة المنصة الرقمية: التطبيقات في النظام الإداري المغربي والرهانات المستقبلية

إن دولة المنصة براديغم جديد يسهل التواصل بين المواطنين والدولة ويقرب الخدمات من المواطنين، ولكن، لدولة المنصة مقومات تساعد في نشوئها، وإعمال تطبيقاتها، ومن هذه المقومات نجد: **الهوية الرقمية، والتوقيع الإلكتروني، الولوجية للمرافق العمومية الالكترونية دون التنقل المادي للمواطن، وأخيرا الالتقائية والاندماجية في تقديم الخدمات**؛ بحيث تسمح المنصات الرقمية التواصل بين جميع الإدارات وتكوين قاعدة بيانات موحدة[104]... على العموم، فهذه الأخيرة تستوجب استجماع مجموعة من الأسس والمقومات، **أولها** إقرار المواطنة الرقمية لكل مواطن، **ثانيها** تنميط وتوحيد اللغة الضابطة لمختلف المنصات الرقمية[105]، **وأخيرا** حماية المعطيات الشخصية للمواطنين-الأفراد[106]. بالإضافة إلى إقرار الجيل الجديد من الحقوق الذي يخول للمواطن الولوج للخدمات المرفقية الإلكترونية، وفي أفق التأسيس لمرفق عام إلكتروني. وقمين بالذكر، أن استجماع هذه الأسس والمقومات يستدعي مراجعة بعض المفهومات، وهذا ما سنحاول الكشف عنه في عناصر هذا المحور.

أولا: الحق في الولوج للإنترنت، حق أساسي جديد

في الأصل، إن الولوج للمرافق العمومية أمر مرتبط بالمساواة أمامها. وأقام القضاء الدستوري في التجارب المقارنة علاقة جدلية بينهما[107]. لكن، الحق في الولوج للمرافق العمومية الالكترونية يسبقه ويؤسسه الحق في شبكات الانترنت. إذن، فالحق في شبكات الإنترنيت يسبق ويؤسس للحق في الولوج للمرافق العمومية والخدمات الإلكترونية .فهذا الحق أضحى يصنف من شروط ومقومات حرية التواصل، ويسمح بممارسة باقي الحقوق الأساسية[108]، وهذا ما كرسه القاضي الدستوري الفرنسي، في أحد قراراته، إذ اعتبر **أن الولوج إلى الإنترنيت حق**

---

[103]- **Ibid**, p.633.

[104]- **Kaja Kallas,** « L'ubérisation, l'État et l'Europe», Conseil d'État, étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation», 2017, Contributions, p. 177.

[105]- **Jacques Chevallier,** « Vers l'État-Plateforme ? », op, cit, p.632.

[106] - سنغض الطرف عن هذه النقطة، بحكم صدور القانون المؤطر لحماية المعطيات الشخصية سنة 2009، وبشأنه تواترت مجموعة من الكتابات الأكاديمية والتعاليق الفقهية...

[107]- **Donier, Virginie,** « Le droit d'accès aux services publics dans la jurisprudence : une consécration en demi-teinte », RDSS, 2010, p. 800.

[108]- **Conseil d'État,** Le numérique et les droits fondamentaux, Collection « Les rapports du Conseil d'État » collection « Études et documents du Conseil d'État », EDCE, 2014, p.90.

أساسي[109]. هذا الحق تكرس كذلك في اجتهاد المحكمة العليا الأمريكية، وهي أول محكمة اعترفت بحق الولوج للإنترنت[110]، إذن، فمن خلال تواتر الاجتهاد القضائي، أُعترِف بالولوج للإنترنت بكونه حقا أساسيا للأفراد[111].

وبالنتيجة، فالحق في الولوج للإنترنت هو من يؤسس لحق الولوج للمرافق العمومية الإلكترونية ولمبدإ المساواة أمامها. إذن، فهذا الحق يسمح للمواطنين بالولوج للخدمات المرفقية الإلكترونية، ولكن هذا الحق يجب أن يُؤسَّس من خلال استحداث هوية رقمية في أفق إقرار مواطنة رقمية تسعى لمواكبة الفضاء الرقمي-السيبراني. على سبيل المثال، في الهند أُحدثت هوية رقمية **Aadhaar**[112] تمكن حوالي مليار شخص للاستفادة من خدمات رقمية، بشكل مندمج تفاعلي على منصة رقمية موحدة، مع الاعتراف بالحقوق الرقمية[113].

ولقد نحى المغرب المنحى نفسه، بحيث أُعتمدت الهوية الرقمية سنة 2019، وتسمح هذه الأخيرة بالولوج إلى الخدمات عبر الإنترنت بطريقة آمنة وبسيطة، وذلك باستخدام البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من الجيل الجديد.

ولكن، تنزيل هذه المقتضيات يستدعي الحد من الفجوة الرقمية بين المواطنين، وتمتيعهم بالمواطنة الرقمية وولوجهم الذهني لمختلف الخدمات الرقمية. بالإضافة للحسم في النمط الإداري المتبنى، وليس الرزوح بين النمطين؛ أي الورقي والرقمي.

1. المرفق العام الإلكتروني في الممارسة الإدارية المغربية: بين التجديد وازدواجية النمط الإداري

وفي الوضع الحالي، لا تمثل الحكومة الإلكترونية المغربية أي امتياز ملحوظ في نظر المرتفق، كما لا تساهم في تنمية الرغبة لديه في استعمال الإنترنت. فالمستعمل لا يعبر عن الحماس ولا عن الثقة تجاه المساطر والخدمات الموضوعة على الخط، بل إن الصبغة اللامادية والافتراضية للمساعي الإدارية، بالإضافة إلى التخوف من المفاجآت السيئة، تجعله يشعر بالقلق. فهو يشعر بأمان أكبر عندما يباشر المساطر بالطريقة التقليدية[114]. وكما يقول

---

[109]- Commentaire de la décision n° 2009-580 DC – 10 juin 2009, Loi relative à la diffusion et à la protection de la création sur internet, Les Cahiers du Conseil constitutionnel, Cahier n° 27.

[110]- Arrêt Reno, Attorney general of the United States vs American Civil Liberties Union (ACLU) du 26 juin 1997.

[111]- **Conseil d'État,** Le numérique et les droits fondamentaux, op, cit, p.11.

[112]- **Aadhaar** is a 12-digit unique identity number that can be obtained voluntarily by the citizens of India and resident foreign nationals who have spent over 182 days in twelve months immediately preceding the date of application for enrolment, based on their biometric and demographic data. The data is collected by the Unique Identification Authority of India (UIDAI), a statutory authority established in January 2009 by the Government of India, under the jurisdiction of the Ministry of Electronics and Information Technology, following the provisions of the Aadhaar (Targeted Delivery of Financial and other Subsidies, benefits and services) Act, 2016.

[113]-**Richard Pope,** op, cit, p.3.

[114]- **تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، "حكامة المرافق العمومية"، إحالة ذاتية رقم 13-2013، ص: 66.

الباحث **Karim Benyekhlef**، فالتكنولوجيا **محايدة**[115]؛ فالخدمات الرقمية والإلكترونية وصولا للمنصات الرقمية، كلها تقنيات-آليات **محايدة**[116].

وما يمكن إثارته في هذا الملحظ؛ أن اعتماد المرفق الإلكتروني قد يفضي للمس بالمبادئ الكلاسيكية للقانون الإداري والمرفق العام كاستمرارية المرافق العمومية والمساواة أمامها، فالمبادئ الأساسية لحكامة المرافق العمومية منصوص عليها بوضوح في الفصول الثلاثة من الدستور (154 و155 و156). وهذا تحديدا ما يجعل هذه الحكامة قائمة على تدخلات القاضيين الإداري والدستوري لضمان فعالية الدستور من خلال الدفاع عن مبدإ استمرارية المرافق العمومية والمساواة أمامها.

إذن، فالمعطى الرقمي لا يجب أن يؤسس نمطين مختلفين من التدبير الإداري (الورقي والإلكتروني-الرقمي) بقدر ما يجب أن يساهم في تجويد الخدمات المرفقية. فالمفترض في اعتماد المعطى الرقمي والتدبير اللامادي التأسيس لنمط إداري جديد[117].

2. مبدأ المساواة أمام المرفق الإلكتروني والفجوة الرقمية[118]: من إشكالية الولوج المادي إلى الولوج اللامادي

إن النواة الصلبة للمرافق العمومية ترتكز على: الاستمرارية، والمساواة وقابلية التغير[119]. ولا بد من التأكيد على مسألة مهمة قد تفرغ مبدأ المساواة الذي يحكم المرافق العامة من قالبه، وهي الفجوة الرقمية، وبصيغة أخرى التأخر الرقمي لدى الأفراد في مواجهة المنصات الإلكترونية، فالفجوة الرقمية تمثل تلك الهوة المعرفية والمعلوماتية بين من يملكون القدرة على الحصول على المعلومات بسهولة و يسر والتعامل مع المواقع والمنصات والخدمات الرقمية، وبين من يواجهون صعوبات في الوصول إليها، بل وبين من لا يستطيعون الحصول عليها أصلا، وتشمل أيضا المهارات والقدرات المادية والذهنية اللازمة للحُصول على المعلومات والخدمات التي تمكن الفرد من أن يصبح **"مواطنا رقميا"**.

115- **Herbert Maisl, Bertrand du Marais,** « l'Administration électronique », Revue française d'administration publique, 2004-2 n°110, p. 215.

116- **T. Wu,** « Network Neutrality, Broadband Discrimination », Journal of Telecommunications and High Technology Law, Vol. 2, p. 141, 2003.

117- **Arnaud Granger,** « La dématérialisation, ou le renforcement de la coopération requise du contribuable », Revue Gestion & Finances Publiques, 2017/6 (n° 6), p.81.

118 - **الفجوة الرقمية**: هي الفجوة المعرفية، والمعلوماتية بين البشر، بين من يملكون القدرة على الحصول على المعلومة ببساطة، وبين من يحصلون عليها بمشقة، وبين من لا يستطيعون الحصول عليها على الإطلاق. للمزيد من التفصيل يراجع في هذا الشأن: **نبيل علي، ناديج حجازي**، "الفجوة الرقمية" - رؤية عربية لمجتمع المعرفة-، سلسة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، أغسطس 2005.

119- **Jacques Chevallier,** « Les nouvelles frontières du Service public », op, cit, p.16.

وفي هذا الصدد، فالفجوة الرقمية تعتبر عائقا أمام المواطنين للولوج إلى النظام المعلوماتي[120] ووسائل الاتصال، وهذا ما قد يمس بمبدإ المساواة أمام المرافق العمومية. وتأسيسا على ذلك، فالمرفق العام الإلكتروني قد يغذي نوعا من اللامساواة المرفقية، الأمر الذي ينبغي معه توفير البنية الرقمية اللازمة من جهة، إضافة إلى نشر الوعي الرقمي لدى المواطنين-المرتفقين عبر دورات تكوينية، وبث مقاطع توضيحية لكيفية التعامل معها. في المجمل، يمكن القول إن الثقافة المعلوماتية دعامة أساسية للإدارة الرقمية والمنصات الالكترونية.

وعليه، فالفجوة الرقمية التي قد تواجه تطبيقات المرفق العام الإلكتروني قد تفضي لتعطيل مبدإ المساواة بين المواطنين بكافة صوره؛ حيث إن هذا المبدأ يتقوى أو يتم تعطيله بمدى مفهومية الخدمات المرفقية والولوجية إليها، في الأصل، فالولوج للمرافق العمومية أمر مرتبط بالمساواة أمامها. وأقام القضاء الدستوري الفرنسي علاقة جدلية بين مطلب الولوجية ومبدأ المساواة[121]. ولكن، الحق في الولوج للمرافق العمومية الإلكترونية يسبقه ويؤسسه الحق في شبكات الإنترنت.

وبرجوعنا للنظام الإداري المغربي، ومن خلال تقييم الإدارة الإلكترونية ومجمل الخدمات الرقمية، نجد فجوة رقمية ملموسة في العديد من القطاعات، حيث لوحظ **إقصاء مغربي واحد من أصل ستة** تقريبا من دينامية التحول الرقمي[122]. وذلك راجع لتقلص نطاق الحق في الولوج للإنترنت؛ فالحق في الولوج للإنترنت هو من يؤسس لحق الولوج للمرافق العمومية الإلكترونية ولمبدأ المساواة أمامها. في الوقت الذي نجد فيه أن العرض التقني لتكنولوجيات الإعلام والاتصال يتغلغل في بنية الفعل العمومي، فإن أغلب تطبيقات المنصات الرقمية الموجودة في النظام الإداري باللغة الفرنسية، أو بالأحرى تغلب عليها الفرنكوفونية، وتحد من ولوج المواطنين إليها. وتأسيسا على ذلك، فالمرفق العام الإلكتروني قد يغذي نوعا من اللامساواة المرفقية.

ولإقرار العدل بين الموازين المختلة، تدخل القضاء لضمان فعالية الدستور، هذه الأخيرة قرينة بتفعيل المبادئ والقيم الدستورية؛ فشرط الفعالية يفرض **علاقة ترابطية بين الدستور والقوانين**[123]. وهذا الأمر يتجسد من خلال تدخلات القاضيين الإداري والدستوري لضمان **فعالية الدستور من خلال الدفاع عن دولة القانون والدفاع عن الحقوق والحريات**، ومن خلال إقامة أواصر الحوار بين القاضيين الإداري والدستوري يؤسسان من خلاله للولوج المادي والذهني للمرافق العمومية الإلكترونية... فالقضاء الدستوري، ولضمان فعالية الدستور طور التزام إيجابي تجاه المشرع لضمان فعالية التشريع[124]، كما أن مبدأ المساواة اتخذ أبعادا جديدة ومن الفقه

120- **Edwin Lau,** « Principaux enjeux de l'administration électronique dans les pays membres De L'OCDE », Revue française d'administration publique, 2004/2 n°110, p. 227.

121- **Donier Virginie,** « Le droit d'accès aux services publics dans la jurisprudence : une consécration en demi-teinte », RDSS, 2010, p. 800.

122- **ANRT,** « Analyse de L'Evolution du secteur des Télécommunication au Maroc», Juin 2020.

123-**Vito Marinese**, « L'idéal législatif du Conseil constitutionnel. Etude sur les qualités de la loi », Thèse pour le doctorat en droit, Université de Nanterre - Paris X, 2007. p.108.

124-**Ibid**, p.83.

القانوني من أصبح يتحدث عن المساواة في فهم مضامين القانون والمساواة في التطبيق[125]. كما يجب على المشرع ضمان حياد الشبكات الإلكترونية، وضمان استمرارية الخدمات المرفقية الرقمية والتغطية الشبكية لكافة التراب الوطني، والولوج الرقمي لكافة المواطنين[126].

ثانيا: الهوية الرقمية والتأسيس للمواطنة الرقمية[127]

إن المواطن الرقمي مفهوم له ما بعده؛ من تطبيقات وأبعاد، ومن أهم هذه الأبعاد نزع الصفة المؤسساتية عن الخدمات المرفقية[128]، الأمر الموجب لتمتع المواطن بهوية رقمية تسمح له بالولوج للخدمات الرقمية على المنصات في أفق الوصول لمنصة موحدة؛ وعليه، فالتوجه نحو دولة المنصة، يجب أن يسبقه التأسيس لهوية جديدة ذات بعد رقمي[129]، بما يسمح للمواطن-المرتفق الولوج للخدمات المرفقية الإلكترونية. فالهوية الرقمية هي حجر زاوية بناء المواطنة الرقمية وتتيح للمواطن الاستفادة من الخدمات المرفقية الرقمية[130].

وعلى العموم، فإقرار المواطنة الرقمية تطبيق في الممارسات السياسية والإدارية الفضلى منذ بداية الألفية الثالثة[131]، وبرجوعنا للتجربة الفرنسية، تم إعمال برنامج **"FranceConnect"**[132]، للاستفادة من جميع الخدمات المرفقية بهوية رقمية موحدة للمواطن الفرنسي.

ثالثا: المنصات الرقمية ومظاهر الابتكار في النظام الإداري المغربي

إن التحولات التي طالت بنية الفعل العمومي-الإداري كان لها وقع على القانون الإداري والمفهومات الكلاسيكية المؤسسة والمميزة له، مما أدى لبروز مفهومات جديدة وأساليب وأنماط مستجدة[133] قائمة أساسا على الابتكار وموجهة من قبل العقلانية الاقتصادية. فالفعل العمومي في شموليته والنشاط الإداري بصفة خاصة تعرض للتهجين، فالعقلانية القانونية أضحت منافسة من قبل العقلانية التدبيرية-الاقتصادية، وخاصة مطلب الفعالية

---

[125]-**Bertrand Mathieu,** « La normativité de la loi : une exigence démocratique », Cahiers du Conseil Constitutionnel n° 21 (Dossier : La Normativité) - Janvier 2007. p.2.

[126]- **Daniel Mockle,** « La question du droit dans la transformation numérique des administrations publiques », Revue de droit de l'Université de Sherbrooke, Volume 49, numéro 2-3, 2019, p.239.

[127]- Voir notamment **Greffet, Fabienne, Wojcik, Stéphanie,** « La citoyenneté numérique. Perspectives de recherche », Réseaux, 2014/2 (n° 184-185), p. 125-159.

[128]- **Fabienne Greffet, Stéphanie Wojcik,** op, cit, p.130.

[129]- **Marie Alauzen,** op, cit, p.212.

[130]- Libération, « L'administration numérique ne doit pas accélérer l'exclusion sociale », 22 novembre 2016.

[131]- Une identité numérique et une signature numérique sécurisées et reconnues par les services publics et les entreprises existe depuis 2002 en Estonie. Voir la contribution de K. McBride, T. Kalvet, R. Krimmer et M. Toots dans le dossier thématique de ce numéro de la RFAP.

[132]- **FranceConnect** est la solution de l'État pour faciliter la connexion à vos services et démarches en ligne. Il permet d'accéder à plus de 1400 services en utilisant un compte et un mot de passe que vous possédez déjà.

Autrement dit, FranceConnect est un dispositif numérique d'authentification garantissant l'identité d'un utilisateur aux sites ou applications utilisatrices en s'appuyant sur des comptes existants pour lesquels son identité a déjà été vérifiée.

[133]- **Patrice Duran,** « Légitimité, droit et action publique », op, cit, p.322.

الذي أضحى ينافس مبدأ المشروعية، فالقانون الإداري أصبح موجها نحو الفعالية والابتكار، وهو ما نتج عنه تداخل بين القطاعين العام والخاص، وإقرار معيارية قانونية مرنة.

بناء على ما سبق، شهدت العلاقة بين المرفق العام والمواطن تحولات جوهرية في الآونة الأخيرة. من أبرز هذه التحولات البحث عن معايير وقيم جديدة لإدارة المرافق العامة، مع التركيز على مقاربة "المواطن كزبون". هذا التوجه يهدف إلى تحسين جودة الخدمات العامة، مما يؤدي إلى تراجع النموذج البيروقراطي التقليدي (النموذج "الفيبيري") لصالح نهج يركز على النتائج. لذلك، أصبحت الإدارات العامة تعمل وفق مبادئ الإدارة العامة الحديثة، التي تؤكد على الثقة والمسؤولية وجودة الخدمات.[134]

1- المنصات الرقمية: نحو مقاربة الزبون

إن الديمقراطية المعاصرة لم تعد قرينة بالفعل الانتخابي-التمثيلي، بل أضحت قرينة بالعمل التشاركي وإشراك المواطن في الفعل العمومي[135].وتبني المنصات الرقمية، في أفق دولة المنصة التي تعد من أبرز تجليات مشاركة المواطنين في تطوير المرافق العامة؛ وهذا الأمر فرض إعادة تشكيل طبيعة العلاقة بين المواطن والخدمات المرفقية، حيث أضحى هذا الأخير مساعد في إنتاج الخدمات المرفقية.[136]

وهذه المقاربة قطب رحاها الابتكار، والذي بدوره يقوم أساسا على البيانات المفتوحة وإشراك كافة الفاعلين من القطاع الخاص[137] في إحداث المرافق العامة وتدبيرها وصيانتها وإشراك المرتفق-الزبون في تجويد الخدمات المرفقية من خلال مقترحاته[138].هذا النموذج يتخلى عن التصور الفيبيري للإدارة القائمة على التنظيم والهرمية والتراتبية والانزواء.

إن التوجه نحو دولة المنصة يتجاوز المنطق البسيط لاستحضار المعطى التكنولوجي، بل إن هذا المنطق يؤسس علاقة جديدة بين الإدارات والمرافق العمومية، ويفضي إلى مراجعة القواعد الناظمة بين القطاع العام والخاص، بما يؤسس للإبداع والابتكار في النسق الإداري[139] من خلال المعطيات العمومية المفتوحة وتهيئة المجال أمام القطاع الخاص للابتكار في الفضاء العمومي.

وعليه، فالفعل العمومي-الإداري أضحى مرنا موجها نحو الابتكار، إذ يستقي أساليبه وطرقه من المقاولة وقيم المنافسة[140].

134- **Conseil économique social et environnemental Français,** « Les mécanismes d'évitement fiscal, leurs impacts sur le consentement à l'impôt et la cohésion sociale », Journal officiel de la république française, 14 Décembre 2016,p. 57.

135- **Patrice Duran,** « Légitimité, droit et action publique », op, cit, p.306.

136- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.156.

137- **Jacques Chevallier,** « Vers l'État-Plateforme ? », op, cit, p.632.

138- **Ibid**, p.636.

139- Comme le note la Cour des comptes française (Le rapport public annuel 2018, p.153),

140- **Barbara Ubaldi,** « L'administration électronique, support de l'innovation dans les services publics », Revue française d'administration publique, 2013/2 n° 146, p.450.

إن الإبداع-الابتكار الإداري يقوم بالأساس على **القطيعة** مع الأساليب والطرق المعمول بها سابقا[141]، وهذا ما تجسد من خلال المنصات الرقمية المعتمدة في النسق الإداري المغربي بكونها أبرز مظهر من مظاهر هذا الإبداع، من خلال الأبعاد والتطبيقات التالية[142]:

- إشراك القطاع الخاص في إحداث المرافق العمومية وتدبيرها وصيانتها.
- تعزيز أدوار المهنيين في صناعة الفعل الإداري.
- التوجه نحو مقاربة المستعمل-الزبون.
- الانتقال من البعد العمودي إلى البعد الأفقي في تقديم الخدمات.
- التوجه نحو دولة "المنصة الإلكترونية المندمجة"، في أفق بناء دولة رقمية.

وما يمكن استنتاجه، أن المنصات الرقمية وسيلة تستوجب إعادة التفكير في طبيعة التنظيمات والخدمات المقدمة، مما سيساهم في تبني أنموذج جديد من الدولة، وتغير منطق المرفق العام[143]، وهذا له وقع على المرتفقين؛ من خلال تراجع استئثار الإدارة بتقديم الخدمات (تعزيز أدوار المهنيين ودور المرتفقين في تقديم المقترحات في تطوير الخدمات بما يتطابق مع خدماتهم، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ مهام المرفق العام).

وفي هذا الشأن، عرف النظام الإداري المغربي استحداث منصات رقمية متعددة، على سبيل المثال لا الحصر، "**منصة رخص**[144]" بحيث تكون مرفقا عاما إلكترونيا يقدم خدمات إلكترونية-رقمية مندمجة، وعليه، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- إحداث هذا "المرفق الالكتروني" بمقتضى عقد شراكة قطاع عام-خاص[145]؛
- شركة خاصة تسهر على تدبيره وصيانته، وبالتالي شخص من أشخاص القانون الخاص يسهر على تدبير هذا المرفق وصيانته وملاءمته مع حاجيات المستعملين ومقدمي الطلبات على المنصة[146]، وهذا ما يدخل في نطاق **"خوصصة السلطة"** على حد تعبير الفقيه **Luc Rouban**.

141- **Pierre Pezziardi et Henri Verdier,** « Des "start-up d'État" pour transformer en souplesse l'Administration », Le journal de l'école de Paris du management, 2016/4 (n° 120), p.24.

142- Pour **Tim O'Reilly,** avec l'État-plateforme, l'État n'apparaît plus comme un « distributeur automatique » de prestations mais comme un « bazar », qui met à la disposition des acteurs de la société civile des ressources leur permettant de développer des services innovants.

143- **Jacques Chevallier,** «Vers l'État-Plateforme ?», op, cit, p.629.

144- **رخص" (Rokhas.ma)** -" هي منصة رقمية تمكن من تدبير لامادي سلس، وشفاف مع إمكانية التتبع الإلكتروني لطلبات التراخيص في مجالات : فعملية المُعالجة رقمية بالكامل، وذلك من تقديم طلب الترخيص من قبل مقدم الطلب .التعمير والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي على المستوى الوطني حتى توقيعه إلكترونيا من قبل رئيس الجماعة المعنية، مرورا بأعضاء اللجنة الذين يطلعون على الملفات ويبدون آراءهم إلكترونيًا.

145- Arrêté conjoint du ministre de l'intérieur, de la ministre de l'aménagement du territoire national, de l'urbanisme, de l'habitat et de la politique de la ville et du ministre de l'industrie, du commerce et de l'économie verte et numérique **n° 338-20** du 25 joumada I 1441(21 janvier 2020) portant mise en œuvre des procédure de la gestion dématérialisée relatives au dépôt et à l'instruction des demandes des autorisations, des permis d'habiter et des certificats de conformité et à leur délivrance, Bulletin Officiel n° 6874-16-4-2022.

L'article 2 de cet Arrêt prévoit **« La gestion de ladite plateforme s'effectue dans un cadre partenariat avec le secteur privé ».**

- التغير في طبيعة العلاقة بين المرفق العام والمرتفقين: نحو مقاربة الزبون، على سبيل المثال، فيما سبق، كان طالب رخصة البناء يقوم بإيداع ملف الرخصة بمكتب الضبط بالجماعة الترابية التابع لنفوذها الترابي، لكن مع تطبيقات منصة رخص، صار المهندس المعماري يودع الملف بالمنصة، دون تدخل طالب الرخصة، بشأن هذا الملحظ، نستشف التقليص من نطاق المسؤولية الإدارية، وتعزيز أدوار المهنيين، فالعلاقة التي تربط مقدم طلب الرخصة بالمهندس المعماري هي علاقة خاضعة لأحكام القانون الخاص تطبق عليها قواعد المسؤولية المدنية...

وفي هذا الشأن، حدد القانون 12.86 المؤطر لعقود الشراكة قطاع عام-خاص، التزامات الشريك الخاص **"باحترام مبدإ المساواة بين المرتفقين ومبدإ استمرارية المرفق عند توفير الخدمات موضوع العقد، وأهداف حسن الأداء المنوطة بالشريك الخاص ولا سيما تلك المتعلقة بجودة الخدمات وجودة المنشآت والتجهيزات..."**[147].

إن استقصاء أبعاد وتطبيقات المنصات الرقمية، بقيمها ومفهوماتها، يسعف في فهم واستخلاص أن هذا البراديغم لم يبق حبيس القطاع الخاص، بل أصبح له وقع على التنظيمات العمومية وعلى الدولة في شموليتها[148]. فدولة المنصة أبرز تجل للابتكار في الفعل العمومي.

والمحصلة، أن الإصلاح الإداري أضحى يتوقف على عقلية المقاول وروح المقاولة والقائمة أساسا على الإبداع والابتكار والمرونة. وهو من أضحى -أي المقاول- يصوغ مداخل الإصلاح الإداري[149]. ولهذه الأمور نتائج، أهمها تعرض البيروقراطية بمثابة تنظيم للتهجين، وذلك من خلال تغلغل العقلانية الاقتصادية في بنيانها. وفي هذا الشأن، من الكتابات الفقهية من أصبحت تتحدث عن **"المقاول البيروقراطي"** الموكول له الإصلاح الإداري والفعل العمومي في شموليته[150].على العموم، فالفعل العمومي المعاصر أضحى بيئة حاضنة للابتكار والإبداع[151]، من خلال تقديم

---

[146]- **RIBATIS** un opérateur digital et le fournisseur des services e-Gov de référence fondé en 2007 à Casablanca, fournit des expériences digitales avancées aux citoyens et aux fonctionnaires dans plusieurs domaines de l'administration publique: Autorisations d'urbanisme, Fiscalité communale, Autorisations économiques, Systèmes d'information géographique, **Ribatis** développe, gére et améliore continuellement **la plateforme Rokhas** à travers un modèle PPP (Partenariat Public Privé) innovant, alliant le paiement de frais de service par les demandeurs et les revenus tirés des annonces publicitaires.

[147]- المادة (14) من القانون 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ظهير شريف رقم 1.14.192 صادر في فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014).

[148]- **Jacques Chevallier,** «Vers l'État-Plateforme ?», op, cit, p.628.

[149]- Le concept d'État-plateforme a été repris et développé en France par deux entrepreneurs du numérique, Nicolas Colin et Henri Verdier. L'idée centrale de l'ouvrage qu'ils publient en 2012 (2e éd., 2015) est qu'avec la révolution numérique les flux d'intelligence et de créativité se situent désormais davantage à l'extérieur qu'à l'intérieur des organisations, dans ce qu'ils appellent la « multitude: « leur transformation en plateforme permettrait aux organisations de « capter la puissance créatrice de la multitude », en s'attachant à valoriser le potentiel de créativité des individus.

[150]- **Anne Bellon,** « L'élaboration de la loi république numérique au gouvernement. Sociologie du travail politique des réformateurs numériques», Revue Réseaux n° 225/2021, p.34.

خدمات مرفقية ذات بعد إلكتروني عن طريق منافذ الإدارة الإلكترونية والمنصات الرقمية في أفق الوصول لمنصة رقمية موحدة.

ومجمل القول، إن الفعل العمومي الإداري انتقل من حقل دلالي قرين بالمشروعية والهرمية، إلى منطق قائم على الابتكار ومنهجية الانفتاح على أساليب القطاع الخاص والمرونة في التدبير. فاعتماد المنصات الرقمية يستدعي مراجعة شاملة وعميقة لطبيعة الخدمات المرفقية[152]، والموجهة أساسا نحو الابتكار الخلاق الذي يهدف إلى جودة الخدمات مؤسسا بذلك نموذجا جديدا للدولة وإعادة تشكيل بنيانها[153].

2- الفعل الإداري بين العقلانية القانونية والعقلانية الاقتصادية

إن المنطق البيروقراطي أضحى منافسا من قبل مبادئ وقيم جديدة يحملها التدبير القائم على النتائج[154]، أو إن صح التعبير، تغلغل العقلانية التدبيرية-الاقتصادية في القطاع العام[155]. هذا ما حاول الفقيه **Luc Rouban**، رصده في مقاله **"تناقضات الدولة ما بعد الحداثة"**[156]، إذ انطلق من تصور يرصد فيه تحولات الفعل العمومي، فأول عناصر هذا التحول تتمثل في خوصصة السلطة[157]، التي من نتائجها تذويب الخيط الناظم والفاصل بين القطاع العام والخاص[158].

كلها إرهاصات ومؤشرات تعبر عن اضمحلال العقلانية القانونية أمام العقلانية الاقتصادية-التدبيرية. فمنطق العقلانية القانونية بمقوماتها أضحى منافسا من قبل عقلانيات جديدة من قبيل العقلانية التقنية والاقتصادية، مما يفرض الانتقال من الإصلاح الجزئي والتجزيئي إلى الإصلاح الشمولي القائم أساسا على الابتكار. فالقاضي الإداري نفسه مدعو اليوم إلى تغيير نظرته للمرفق العام[159]، بما يتماشى مع التحولات البنيوية في النسق الإداري، وهذا ما عبر عنه مفوض الحكومة بمجلس الدولة الفرنسي في استنتاجاته بخصوص قضية **Société EDA**، إذ اعتبر أنه: **" لا يجب تطوير الاجتهادات القضائية في المادة الإدارية بمنأى عن قانون المنافسة"**[160].

وهو ما أكده مفوض الحكومة السابق بمجلس الدولة الفرنسي J-H. Stahl، حيث عدّ: **"... التحولات التكنولوجية والاقتصادية ... عوامل تدعوا لإعادة التفكير في علاقة المرفق العام بمحيطه المتسم بالمنافسة... هذا الأمر**

151- Pour voir plus : **Pierre Pezziardi Et Henri Verdier** « Des Startups D'état À L'état Plateforme », Éditeur: CreateSpace Independent Publishing Platform (15 mars 2017).

152- **Jacques Chevallier,** op, cit, p.629.

153- **Ibid.**

154- **Patrice Duran**, « Légitimité, droit et action publique », op, cit, p.327.

155- **Jacques Chevallier,** « Management public et Droit », op, cit, pp. 93-100.

156- **Luc Rouban,** « Les paradoxes de l'état postmoderne », Revue Cités n° 2-2004, Ed PUF, p.18.

157- **Ibid**, p.19.

158- **Ibid**, p.21.

159- **Jacques Caillosse,** « Surdétermination économique du droit et nouvelles figures du service public », Revue Politiques et Management Public 29/3 Juillet-Septembre 2012, p.315.

160- **Jacques Caillosse**, op, cit, pp.315-316.

يحتم علينا القبول بإعادة صياغة فهمنا وتصورنا الكلاسيكي حول المرفق العام والمرتكز على المرتفق؛ من خلال إضافة أبعاد جديدة للمرفق العام في علاقته بمحيطه الاقتصادي وقانون المنافسة"[161].

وفي نفس السياق، فالقاضي الإداري اليوم مدعو إلى التوسيع من خياله القانوني، وأن لا يبقى أسير نظريات مهما كان حضورها متجذرا في الفكر القانوني، ومهما كان إسهامها في صياغة منظومة أحكام القانون الإداري، فتلك النظريات غير معبرة عن الواقع المعاصر الذي شهد ويشهد تغيرات جذرية، وهذا ما يجب أن يتجسد من خلال تجديد مناهج عمل القاضي الإداري[162].

ومحصلة القول، إن تبني المنصات الإلكترونية في النسق الإداري المغربي يستوجب إعادة التفكير في طبيعة التنظيمات والخدمات المرفقية المقدمة، فهي وسيلة ستساهم في تبني نموذج جديد من الدولة، وتغير منطق المرفق العام[163]، فبإيعاز من الفقه تم التوافق على أن **"المرافق العمومية يجب أن تدار كما تسير المقاولات"**.

ومن المؤكد أن براديغم **"الدولة الحد الأدنى"**، يروم تقليص نفقات الدولة وإقحام أساليب القطاع الخاص، مما يقتضى معه مراجعة النمط الإداري القائم على مفهوم المصلحة العامة، وإعادة تعريف المرتفق أو المستفيد من الخدمات المرفقية انطلاقا من مقاربة "الزبون". وهذا التوجه -نحو مقاربة الزبون- يفرض الانتقال من منطق المواطن-المرتفق إلى منطق المواطن-الزبون[164].

وهذا المنطق، سيؤسس لا محالة نمطا جديدا من الخدمات الإدارية، ولتغير في طبيعة العلاقة بين الإدارة والمستفيدين من الخدمات المرفقية[165]، عن طريق الانتقال من مقاربة اضطلاع الإدارة بتقديم الخدمات والقائمة أساسا على امتيازات السلطة العامة إلى مقاربة قائمة على إشراك المرتفق في تقديم وتجويد الخدمات المرفقية، أي الاحتكام إلى مقاربة تشاركية، وذلك من خلال تقديم المستعمل للمنصات الإلكترونية مقترحات تهدف لتجويد الخدمات[166]، فالمستعمل لهذه المنصات الإلكترونية انتقل من وضعية مرتفق-متلق إلى مستعمل-فاعل يتدخل في

---

[161]- **Ibid.**

[162]- « La réalité de ce mouvement tendanciel n'est guère contestée. Cela n'empêche pas que puisse persister, jusque dans la jurisprudence du Conseil d'État, une volonté de résister à la marchandisation du service public. Ainsi voit-on le juge lui assurer une sorte de « sanctuarisation », en continuant de le mettre à l'abri des règles de la concurrence. V. pour exemple, CE, 31 mai 2006, Ordre des avocats au barreau de Paris, AJDA, 2006, 1584, chronique Landais C. et Lénica F. Au cœur de cette jurisprudence, il y a l'idée qu'il existe certains besoins d'ordre public que la seule initiative privée ne peut sérieusement satisfaire ».

[163]- **Jacques Chevallier**, « Vers l'État-Plateforme ? », op, cit, p.629.

[164] - إن تقوية أدوار المهنيين في الخدمات المرفقية الالكترونية، أبرز تجلي للنزوح لمقاربة الزبون، على سبيل المثال، فالمهندس المعماري هو من أضحى يودع ملف طلب رخصة البناء بمنصة **"رخص"**، وهو من يقوم بتتبع الملف على مستوى المنصة، وعلاقة طالب الرخصة أضحت محصورة في علاقته بالمهندس المعماري، عكس ما كان معمول به سابقا، وهذا من تجليات التقليص من نطاق المسؤولية الإدارية وتطبيقات القانون الإداري ...

[165]- **Françoise Dreyfus,** « Personnels et usagers des services publics : des relations transformées ? », Revue Regards croisés sur l'économie 2007/2 (n° 2), p.252.

[166]- **Jacques Chevallier,** « Le service public », 8é 2010, Paris, PUF, p.116 et suiv.

تقديم الخدمات المرفقية. فهذا الأخير أضحى فاعلا في المنصات الإلكترونية وشريكا فيها كذلك[167]، إذ يمكنه تقديم مقترحات وتعديلات للخدمات المرفقية الإلكترونية المقدمة[168].

وعموما، فإصلاح الدولة والإدارة أمر يتم حاليا بمنأى عن التصور الفيبيري أو التنظيم الإداري الكلاسيكي، من خلال انفتاح الإدارة على محيطها واعتمادها تقنيات مرنة تسمح بمساهمة المرتفق-المستعمل في مسطرة تقديم الخدمات[169]، فالمنصة الإلكترونية من حيث إنها براديغم أضحى المحدد الأساسي للإصلاح الإداري والفعل العمومي في شموليته[170] في الدول العاصرة.

وحاصل ما سبق، إن منطق المنصات الإلكترونية يتجاوز التقسيمات الإدارية والحدود الفاصلة بينها، ومعه المنطق البيروقراطي أضحى متجاوزا، الذي كان يقوم على التفريع والبعد التراتبي-الهرمي والمؤسسات الإدارية المنغلقة والمتباعدة فيما بينها، الأمر الذي أسس نظاما عموديا بين الوحدات الإدارية[171]. فما يميز المنصات الرقمية تقديم الخدمات المرفقية على الخط؛ أو بالأحرى فالمستعمل يدخل في علاقة مباشرة مع مقدم الخدمات، حيث أضحى مساعدا في إنتاج الخدمات المرفقية[172]. والقائمة أساسا على الاندماج والتعاون وتقاسم المعلومات[173] والابتكار.

كما أن الفعل العمومي الإداري أضحى يستقي مفهوماته ومبادئه من قبيل: التصميم المشترك، الإبداع المشترك والإنتاج المشترك للخدمات المرفقية من قبل المستعملين-الزبناء في تقديم الخدمات المرفقية. بل حتى إن الإصلاح الإداري أضحى يتوقف على عقلية المقاول المبتكر، وهو من يصوغ مداخل الإصلاح الإداري في النظم الإدارية المعاصرة[174]. وعليه، فالفعل العمومي المعاصر أضحى بيئة حاضنة للابتكار والإبداع[175]، من خلال تقديم خدمات مرفقية ذات بعد إلكتروني عن طريق منافذ الإدارة الإلكترونية والمنصات الإلكترونية في أفق الوصول لدولة المنصة. كما أن إسناد مهمة صيانة وتطوير المنصات الإلكترونية إلى القطاع الخاص وكذا إشراك المرتفقين في تدبير الخدمات المرفقية؛ عن طريق المنصات الإلكترونية، هو نموذج حي للابتكار الإداري.

167- **Ibid.**

168- Conseil national du numérique, « Avec le numérique, une nouvelle relation état-citoyen ? » in De l'expression à l'action, la démocratie à l'épreuve du fait numérique, 2021.

169- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.165.

170- **Marie Alauzen,** op, cit, p.214.

171- **Jacques Chevallier,** «Vers l'État-Plateforme ? », p.634.

172- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.156.

173- **Ibid.**

174- Le concept d'État-plateforme a été repris et développé en France par deux entrepreneurs du numérique, Nicolas Colin et Henri Verdier. L'idée centrale de l'ouvrage qu'ils publient en 2012 (2e éd., 2015) est qu'avec la révolution numérique les flux d'intelligence et de créativité se situent désormais davantage à l'extérieur qu'à l'intérieur des organisations, dans ce qu'ils appellent la « multitude: « leur transformation en plateforme permettrait aux organisations de « capter la puissance créatrice de la multitude », en s'attachant à valoriser le potentiel de créativité des individus.

175- Pour voir plus : **Pierre Pezziardi Et Henri Verdier** « Des Startups D'état À L'état Plateforme », Éditeur: CreateSpace Independent Publishing Platform (15 mars 2017).

وفي هذا الصدد، فالفعل العمومي-الإداري أضحى مرنا وموجها نحو الابتكار، إذ يستقي أساليبه وطرقه من المقاولة ومن قيم المنافسة[176]. حيث إن الإبداع-الابتكار الإداري يقوم بالأساس على القطيعة مع الأساليب والطرق المعمول بها سابقا[177]، وهذا ما تجسد من خلال المنصات الإلكترونية المعتمدة في النسق الإداري بكونها أبرز مظهر من مظاهر هذا الابتكار.

رابعا: دولة المنصة الرقمية ومواجهة رهانات المعاصرة

تواجه الممارسة الإدارية المغربية انتقادات بسبب نقص الشفافية في بعض جوانبها. يتجلى هذا النقص في عدم نشر بعض المعلومات الرسمية الهامة، مثل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، رغم أن هذه العقود من المفترض أن تُنشر بموجب مرسوم. هذا الغموض يعيق الباحثين عن فهم وتقييم التطبيقات الإدارية بشكل كامل، مما يحد من إمكانية تحسينها وتطويرها.

وهذا الفرع سيكون استشرافا للمستقبل، وفتحا على بعض الأسئلة ومحاولة لوضع أجوبة مستقبلية، في محاولة حثيثة لتأطير الممارسة وتوجيهها بشكل استباقي بناء على أسلوب قائم على صوغ استنتاجات.

وعلى هذا المنوال، سنحاول إثارة إشكاليات يجب أن يتفطن إليها الفاعل السياسي والطبقة الوسطى البيروقراطية قصد التعاقد مع خبراء تقنيين في المجال وتوجيههم للهدف المنشود، ألا وهو ضمان **السيادة الرقمية وحماية الحياة الخاصة للأفراد**، بحيث إن الفضاء الرقمي ليس فضاء للاستهلاك فقط، بل أضحى فضاء لممارسة الحقوق الأساسية، من قبيل: الحق في حماية المعطيات الشخصية[178]؛ وهذا الأمر يفرض تقصي أمور تبدو تقنية في ظاهرها ، لكن جوهرها مرتبط بالسيادة الرقمية للدولة المغربية.

1- المنصات الرقمية والعطيات المفتوحة ومسألة السيادة الرقمية

إن تبني دولة المنصة الرقمية والقائمة أساسا على المواطن الرقمي والمعطيات والبيانات المفتوحة؛ كلها عناصر بمثابة رأسمال لامادي، والحكومة مسؤولة عن حمايته وصونه[179]، بما يراعي السيادة الرقمية هذا في مستوى القمة، وحماية المعطيات الخاصة للأفراد على مستوى القاعدة.

نحت الحكومة المغربية نفس منحى التجارب الفضلى، من خلال تحرير البيانات والمعطيات العامة قصد إقرار شفافية الفعل العمومي؛ فمن خلال اعتمادها نظام المعطيات المفتوحة -ذلك منذ سنة 2011- قصد إقرار

176- **Barbara Ubaldi,** « L'administration électronique, support de l'innovation dans les services publics », op, cit, p.450.

177- **Pierre Pezziardi et Henri Verdier,** op, cit, p.24.

178- **Édouard Geffray,** « Droits fondamentaux et innovation : quelle régulation à l'ère numérique ? », Cahiers du Conseil constitutionnel - n° 52, juin 2016, p.7.

179- **Tim O'Reilly**, « Government as a Platform», innovations / volume 6, number 1 (2011), p.14.

شفافية الفعل العمومي في أفق تبني حكومة مفتوحة[180]، التي تضفي الفعالية والشرعية على الفعل العمومي، ووفقها -أي الحكومة المفتوحة- يقتضي الأمر إعادة التفكير في بنية التنظيم الإداري، وفعل الدولة في شموليته، من خلال المداخل الآتية: شفافية الفعل العمومي، اعتماد المقاربة التشاركية من خلال إشراك المواطنين في إعداد الفعل العمومي، وفي الأخير تبني تكامل وتعاون أفقي بين الإدارات في أفق الاندماج[181].

ولكن، هذا الأمر قد يفضي **لانسياب أو تسرب مؤسساتي**[182]؛بل من الباحثين من رجح فرضية حلول المنصات الرقمية محل الإدارة بالنظر إليها من زاوية كونها بنية مغلقة منزوية تحرس الحضور الرمزي للدولة، بسبب التحرير المفرط للمعلومات والمعطيات العامة.[183] في ظل هذه الوضعية، تيار من الباحثين رجح فرضية **"الانسياب والتسرب المؤسساتي والمعلوماتي"**[184].

وعليه، كيف يمكن الجمع بين تحرير المعطيات العامة والبيانات المفتوحة وحماية المعطيات الشخصية والحياة الخاصة للأفراد، وضمان السيادة الرقمية للدولة؟ وكيف يمكن التوفيق بين هذه الموازين المختلة. بحيث إن البيانات العامة المفتوحة قد تتضمن في ثناياها معطيات شخصية[185]. بحيث إن إقامة الحدود الفاصلة بين المعطيات الشخصية والخاصة والمعطيات العامة أمر في غاية الصعوبة[186].

وهذه الإرهاصات الممارساتية والتنظيرية قد تفضي للمس بالسيادة الرقمية والأرشيف والمعطيات العامة والخاصة والمُزَوِّدات-البنية التحتية الرقمية ذات أهمية-... إذن، كلها أمور تسائل السيادة الرقمية وطبيعة الخدمات المرفقية[187]. وبالعودة للحالة المغربية، فالنقاش في النسق السياسي والإداري حول السيادة الرقمية مغيب، فالفاعل السياسي والإداري ينظر للخدمات الإلكترونية والمنصات الرقمية المخلص من البطء الإداري وآلية لضمان جودة الخدمات المرفقية.

2- المنصات الرقمية والبنية التحتية الرقمية وسؤال السيادة الرقمية:

- **معالجة المعطيات والبيانات العامة:** أين يتم معالجة البيانات والمعطيات ذات الطبيعة العامة؟

180- À la suite de l'« Open Government Initiative » lancée par l'administration Obama dans les premiers jours suivant son arrivée à la Maison-Blanche, plusieurs États de l'OCDE lancent en 2011, sous l'égide de Washington l'« Open Government Partnership » pour promouvoir la transparence de l'action publique et de nouvelles formes de collaboration avec la société civile.

181- **Clément Mabi**, « La « civic tech » et « la démocratie numérique » pour « ouvrir » la démocratie ? », Revue Réseaux, n° 225, 2021/1, p.221.

182- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.155.

183- **Ibid**.

184- **Ibid**.

185- « Numérique et libertés : un nouvel âge démocratique», Rapports parlementaires, rapport d'information déposé par la commission de réflexion et de propositions sur le droit et les libertés à l'âge du numérique, Rapport n°3119, Rapport d'information déposé par la Commission de réflexion et de propositions sur le droit et les libertés à l'âge du numérique M. **Christian Paul,** co-président Mme **Christiane Féral-Schuhl**, co-présidente, Date de publication : October 2015, p.37.

186- **Ibid,** p.277.

187- **Marie Alauzen,** op, cit, p.212.

- **تخزين المعلومات والبيانات والمعطيات الخاصة:** ما مآل هذه المعطيات والبيانات ومسألة الحياة الخاصة للأفراد-المواطنين؛

ومن بين المشاكل التي تثار في نزع الفعل العمومي وتجريده من صفته المادية، إشكالية تخزين البيانات والمعطيات العامة والخاصة، ومدى توفر الدولة على بنية تحتية رقمية من مزودات ومخزنات وقاعدة البيانات، وسحابات والحوسبة السحابية[188] آمنة لتخزين المعطيات وداخل ترابها الوطني وتحت سيادتها الرقمية[189].

إذن، باستجماع أركان القوانين المؤطرة للفضاء السبيراني بالمغرب[190]، هل هذا الإطار التشريعي-التنظيمي يفي بالغرض المتمثل في حماية المواطن في حياته الخاصة، وضمان السيادة الرقمية للدولة المغربية؟

وتلكم نقاط حاولنا من خلالها النبش في بعض الأمور التي قد تحرك النقاش في الفضاء العام السبيراني، وخاصة الفاعلين في هذا الفضاء، بالإضافة إلى إثارة النقاش بالنسبة للفاعل السياسي والإداري، من خلال الحرص والدفاع على السيادة الرقمية وضمان استمرارية أرشفة الوثائق الإدارية للحفاظ على الذاكرة الجماعية للمجتمع المغربي...

- **الأرشيف:** مآل الأرشيف الرقمي، والوثائق الأرشيفية ذات **"هوية رقمية"** وهل تحتكم لقانون الأرشيف المادي، من حيث أحكامه، خاصة المقتضيات المرتبطة بتخزين هذا الأرشيف وحفظه[191]؛
- **من المشرف الفعلي عن صيانة المنصات الرقمية بالمغرب وتطويرها ومر اقبتها؟**
- **ضبط أوقات العمل في المنصات الرقمية وتأثيرذلك على العلاقة النظامية(بين الإدارة والموظفين) وتأثير ذلك على نظام المسؤولية في شقيها الإداري والمدني؛**
- **طبيعة الرسوم والأداء المفروض على المرتفقين-الزبناء وأساسها القانوني**، بحيث تفرض بعض المنصات الرقمية أداء بدون الكشف عن أساساها القانوني؟ وهذا السؤال يهم المشروعية الضريبية بالأساس ويسائل مكانتها في الفعل الإداري المعاصر.
- **وإلى أي حد تصل الكلفة المالية لاستحضار المعطى الرقمي في بنية الإدارات العمومية المغربية؟**

188- **Cloud computing.**

189- « Numérique et libertés : un nouvel âge démocratique», Rapports parlementaires, rapport d'information déposé par la commission de réflexion et de propositions sur le droit et les libertés à l'âge du numérique, Rapport n°3119, Rapport d'information déposé par la Commission de réflexion et de propositions sur le droit et les libertés à l'âge du numérique M. **Christian Paul,** co-président Mme **Christiane Féral-Schuhl**, co-présidente, Date de publication : October 2015, p.108.

190 بالتبادل المتعلق - القانون رقم **09.08** المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، القانون رقم **53.05** المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية. **05.20** المتعلق بالأمن السيبراني، القانون رقم **43-20** الإلكتروني للمعطيات القانونية، القانون رقم

191 للأرشيف الرقمي، ما عدا إشارة وردت في المادة 11 التي نصت في - بالرجوع للقانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشيف، وباستقراء مواده، لم يتم الإشارة فقرتها الأولى على ما يلي: "يجب تسليم الأرشيف النهائية إلى "أرشيف المغرب". ويتعين على الهيئات المنتجة لهذه الأرشيف القيام بحفظها تدريجيا في شكل **أرشيف إلكتروني**".

خـاتـمـة

شهد العمل الإداري العام تحولاً جذرياً من نموذج تقليدي يركز على الشرعية إلى نموذج رقمي يتميز بمفاهيم جديدة وأساليب حكم مبتكرة، مما يؤثر على دور القانون في تنظيم المجتمع.

فهذا من جهة، والانتقال من منطق الهرمية والشكلية إلى منطق قائم على الابتكار والانفتاح والمرونة، وتبني مفهومات وأساليب مستقاة من القطاع الخاص، من جهة أخرى، بحيث إن اعتماد المنصات الرقمية في النسق الإداري المغربي أمر يستدعي معه مراجعة شاملة وعميقة لطبيعة الخدمات المرفقية[192]، بالقدر الذي يؤسس لنموذج جديدة للدولة وإعادة تشكيل بنيانها[193].

إن التحول نحو "دولة المنصة" يتجاوز مجرد تبني التكنولوجيا، بل يعيد تشكيل العلاقات بين الإدارات العامة والمواطنين، مؤسساً لنموذج جديد من التفاعل الحكومي.

وهذا النموذج تخلى عن التصور الفيبيري للإدارة القائمة على التنظيم والهرمية والتراتبية، إلى نموذج قائم على فرق صغيرة متخصصة ذات خلفية رقمية ومقاولاتية،[194] مستقلة موجهها الإبداع-الابتكار الإداري[195]، نحو تطوير المنصات والخدمات المرفقية، الأمر الذي يفرض مراجعة القواعد الناظمة والفاصلة بين القطاع العام والخاص[196].

والمحصلة، فإصلاح الدولة وتجويد الخدمات المرفقية أضحى يسند للقطاع الخاص[197]، قصد زرع الروح المقاولاتية في القطاع العام والفضاء العمومي الإداري. وبرجوعنا لأصل الأشياء وجوهرها، فالحكومة المفتوحة-من تطبيقاتها دولة المنصة-تقليد أمريكي، يزكي الجيل الجديد من الحقوق، أهمها الحق في المعلومة والشفافية في إعداد وإعمال الفعل العمومي[198].

وصفوة القول، إن دولة المنصة الرقمية في النظام السياسي-الإداري المغربي هي حقيقة، وإرهاص ملموس. وإن هذه الورقة البحثية-ذات بعد استشرافي-محاولة لملامسة وتوجيه الممارسة الإدارية-السياسية المغربية للأفضل مستنيرين بالتجارب الفضلى؛ بحيث فتحت الباب للتفكير والتفاكر في براديغم جديد للدولة، ولأنماط جديدة وأساليب مستجدة لقواعد التنظيم الإداري-اللامركزية الترابية والمرفقية واللاتمركز الإداري، حتى البيروقراطية-الإدارية في بعدها المرتبط بالفاعل السياسي[199]. فمن الضروري إعادة تقييم العلاقة بين السياسيين والإداريين، وكيفية تعاملهم مع الخبراء الرقميين ورواد الأعمال في المجال التكنولوجي. فالمعطى الرقمي قد يفضي إلى إنتاج

192- **Jacques Chevallier**, «Vers l'État-Plateforme ?», op, cit, p.629.

193- **Ibid.**

194- **Sébastien Shulz**, op, cit, p.164.

195- **Jacques Chevallier**, op, cit, p.634.

196- **Ibid**, p.635.

197- **Sébastien Shulz,** op, cit, p.164.

198- **Clément Mabi**, « La « civic tech » et « la démocratie numérique » pour « ouvrir » la démocratie ? », op, cit, p.221.

199 - إذ ما جاء به **الفصل 89** من الدستور في فقرته الثانية: **"تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين. والإدارة موضوعة تحت تصرفها، ..."**

مركزية جديدة[200]، لا تراعي مسار تطور اللامركزية المصحوبة باللاتركيز، ودون مراعاة كذلك أدوار الفاعلين الترابيين (خاصة الجماعات الترابية).

وتجدر بنا في آخر هذه الورقة البحثية طرح السؤال التالي: **هل الفاعل السياسي والإداري على بينة من هذه التحولات؟ وهل يعي مآل المنصات الرقمية؟ وهل الدولة المغربية واعية بمكانة السيادة الرقمية في العالم المعاصر والتحديات الجيوستراتيجية؟**

فهذه أسئلة ستحتفظ براهنيتها، قابلة البحث والتمحيص لتنوير الفضاء العام وتوجيه الممارسة الإدارية والسياسية، وهذا العمل محاولة لهدم بعض المفهومات، والمساهمة في تشكيل أخرى-التي تسللت للتطبيقات السياسة والإدارية المغربية-ورسم أبعادها. بحيث إن المعطى الرقمي في شموليته، والأخطار التي تحيط به(من أخطار وتهديدات سيبرانية، أعطال في الشبكة...) قد لا تمس فقط باستمرارية المرافق العمومية بل بالدولة في استمراريتها وحضورها.

[200]- « Numérique et libertés : un nouvel âge démocratique», Rapports parlementaires, rapport d'information déposé par la commission de réflexion et de propositions sur le droit et les libertés à l'âge du numérique, Rapport n°3119, Rapport d'information déposé par la Commission de réflexion et de propositions sur le droit et les libertés à l'âge du numérique M. **Christian Paul,** co-président Mme **Christiane Féral-Schuhl**, co-présidente, Date de publication : October 2015, p.13.

قائمة لأهم المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

- Bodin. J. 1576, Les Six Livres de la République.

المقالات العلمية

- Alauzen. M, (2019), « L'État plateforme et l'identification numérique des usagers Le processus de conception de FranceConnect », Revue Réseaux, Ed La Découverte, n° 213 (1).
- Antonio. C, Andrea P, « Government as a platform, orchestration, and public value creation: the Italian case », Department of Management, London School of Economics and Political Science, UK.
- Chevallier. J, (2018), «Vers l'État-Plateforme ?», Revue française d'administration publique, n° 167.
- Desreumaux A., (2015), « Nouvelles formes d'organisation et évolution de l'entreprise », Revue française de gestion, vol.253, n°8.
- Jeannot. G, (2020), « Vie et mort de l'État plateforme », Revue française d'administration publique /1 (n° 173).
- Geffray. É, (2016), « Droits fondamentaux et innovation : quelle régulation à l'ère numérique ? », Cahiers du Conseil constitutionnel - n° 52.
- Lessig. L, « Code is law, On Liberty in Cyberspace», Harvard magazine.
- Mabi. C, (2021), « La « civic tech » et « la démocratie numérique » pour « ouvrir » la démocratie ? », Revue Réseaux, n° 225.
- O'Reilly. T, (2011), « Government as a Platform», innovations / volume 6, number 1.
- Pauline. T, (2020), « L'état plateforme numérique », Revue du droit public.
- Pope. R, (2019), « Government Platform Ash Center for Democratic Governance and Innovation », Harvard Kennedy School - Ash Center for Democratic Governance and Innovation, Playbook: Government as a Platform.

- Pierre.Marie, Dussine. P, (2018), « État plateforme : vers une nouvelle rationalité des choix publics ? », Revue internationale de psychosociologie et de gestion des comportements organisationnels, Numéro 58 (Vol. XXIV), Éditeur : ESKA,
- Shulz. S, (2021), « De l'adoption au rejet d'un commun numérique pour transformer la frontière entre État et citoyens », Revue Réseaux, n° 225, /1.
- Watin-Augouard. M, (2022), La souveraineté numérique à l'épreuve de la métamorphose numérique, Revue Défense Nationale, 10 (N° 855).

النصوص القانونية

- القانون رقم **09.08** المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛ الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430(18 فبراير 2009).
- القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الصادر بتنفيذه الظهير شريف رقم 1.07.129 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007).
- القانون رقم 20-43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-20-100 صادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)؛
- القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.

الدراسات والتقارير

- Conseil d'État. (2017), étude annuelle, Puissance publique et plateformes numériques : accompagner l'« ubérisation ».
- Cour des Comptes. (2019), « Evaluation des services publics en ligne», Rapport thématique.